

الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر The increase in salaries and its impact on improving purchasing power and the standard of living in Algeria

حسين مرزود

جامعة الجزائر 3 (الجزائر) ، merzoudhocine@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ قبول النشر: 2022/06/09

تاريخ الإستلام: 2022/03/29

ملخص:

يحاول المقال تحليل مسألة الزيادة في الأجور في الجزائر وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة بعد إعلان رئيس الجمهورية عن الرفع في النقطة الاستدلالية للرواتب وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي في قانون المالية 2022 بهدف حماية القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة جراء الارتفاع المتواصل لأسعار السلع الاستهلاكية . هذه الزيادة أثرت الجدل في المجتمع فهناك من اعتبرها مجرد زيادات جزئية لا تكفي لسد فجوة التفاوت والاختلالات في الأجور بين القطاعات وحتى داخل القطاع الواحد التي لازمت الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وهناك من اعتبرها مجرد إجراء يضاف إلى جانب إجراءات اقتصادية واجتماعية تكميلية هدفها امتصاص التضخم الحاصل، مما يتطلب إصلاحات شاملة ومتكاملة من أجل تحقيق التوازن والإنصاف والحد من التفاوت اللامتكافئ للأجور والرواتب.

الكلمات مفتاحية: الجزائر؛ ضريبة الدخل الإجمالي؛ شبكة الأجور؛ القدرة الشرائية؛ مستوى المعيشة.

Abstract:

The article attempts to analyze the issue of the increase in salaries in Algeria and its impact on improving purchasing power and the standard of living after the President of the Republic announced the increase in the indicative point of salaries and the reduction of tax on total income in the Finance Law 2022 with the aim of protecting purchasing power and improving the standard of living due to the continuous rise in consumer prices.

This increase sparked controversy in society, as there are those who consider them to be mere partial increases that are not sufficient to bridge the gap of inequality and imbalances. In wages between sectors and even within the same sector that have accompanied the Algerian economy since independence, and there are those who consider it just a measure added to complementary economic and social measures aimed at absorbing the inflation that occurs, which requires comprehensive and integrated reforms in order to achieve balance and equity and reduce the unequal wages and salaries.

Keywords: Algeria; the gross income tax; the salary grid; the purchasing power; the standard of living

1. مقدمة:

إن مسألة الزيادة في الأجور بوثيرة متوازنة مع متطلبات المعيشة تعتبر من عوامل التحفيز الإقتصادي الذي سيكون له انعكاسات إيجابية لتحريك عجلة اقتصاديات الدول بشكل عام وعلى زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على السلع والخدمات وعلى تحريك النشاط الإقتصادي والتجاري .

وثمة مجموعة من الآثار الإيجابية على دفع النشاط الإقتصادي الذي يتحدد في مقدار الزيادة في الأجور التي سوف تساهم في تحفيز الموارد البشرية و سوق العمل المأجور و تحقيق الرضا وخلق إحساس والاعتراف والإنصاف بين العمال الأجراء بهدف تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للقوى العاملة .

إن سياسة الأجور و الزيادات المتعلقة بها في الجزائر مند الاستقلال إلى يومنا هذا ، تميزت كغيرها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالاختلال وعدم التجانس والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية والإدارية بسبب المعالجة الجزئية وغير المتكاملة . وارتباطها التاريخي بمداخل المحروقات في اقتصاد ريعي يغلب عليه التضخم المزمن والاقتصاد الموازي أكثر من ارتباطها بعوامل وضوابط إقتصادية رشيدة، مما صعب من بناء اقتصاد قوي ومتوازن قادر على التخلص من الاختلالات الهيكلية وتجاوز الصعوبات المتعددة كحالات التضخم والازدواجية الدائمة بين القطاعات المختلفة والتفاوت في الأجور بين القطاع الإقتصادي والوظيفة العمومية وحتى داخل نفس القطاع .

إن إعلان رئيس الجمهورية عن الرفع في الأجور والرواتب عن طريق الرفع في النقطة الاستدلالية في الوظيفة العمومية وتخفيض جزئي للضريبة على الدخل الإجمالي ضمن قانون المالية 2022 إلى جانب إجراءات محفزة بهدف حماية القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة ومواجهة الارتفاع المستمر في أسعار المواد ولاسيما المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك.

هذا القرار أثار الجدل في المجتمع وخاصة لدى الأجراء بما فيها أجراء العمل الموازي حول مقدار الزيادة وعن ارتباطها بتعافي أسعار المحروقات في ظل الارتفاع المفرط لأسعار المواد الاستهلاكية بنسب عالية وعن مدى قدرتها على معالجة تدهور القدرة الشرائية ومستوى المعيشة. ومما تقدم ما هو تأثير الزيادة في الأجور على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، وهل صحيح أنها دائما مرتبطة بارتفاع مداخل المحروقات أكثر من اعتبارات تدهور القوة الشرائية للأجور ؟

وتندرج تحت هاته الإشكالية مجموعة من التساؤلات :

ما هي قيمة الزيادة المرتقبة في شبكة الأجور وهل تشمل الزيادة الرفع في عدد النقاط أم في القيمة المالية للنقطة الاستدلالية وحجم تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي، وهل هي كافية مع الإجراءات التحفيزية المكملة للمساهمة في رفع القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة؟ وهل تحقق الرضا والإنصاف وتحد من التفاوت اللامتكافئ في الأجور ؟

- وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة تم وضع مجموعة من الفرضيات كما يلي :
- ما مدى صحة أن السلطة تزيد في الأجور نتيجة تدهور القوة الشرائية للأجور أم نتيجة تحسن عائدات المحروقات وأن تخفيض الضرائب يكون أثناء الطفرات البترولية ، أما فرضها فيكون في حالة حدوث الأزمات
 - كلما كانت الزيادة في الأجر متكاملة ومبنية على معطيات إقتصادية وإجتماعية وإنسانية كلما ساهمت في إنصاف وتحفيز الموارد البشرية وفي النشاط الإقتصادي
 - كلما كان دخل الفرد مرتفعاً كلما ساهم في الرفع من القدرة الشرائية وتحسين مستوى معيشته والعكس
- ولتناول الموضوع بطريقة علمية فلقد تم إعداد خطة تضم: الإطار المفاهيمي للأجر والراتب والدخل، الضريبة على الدخل، شبكة الأجور والرواتب . القدرة الشرائية ومستوى العيشة وعلاقتها بالأجر. تأثير الزيادة في الأجور على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة بعد تخفيض الضريبة على الدخل والزيادة المرتقبة في النقطة الاستدلالية .

2. الإطار المفاهيمي للأجر والراتب والدخل ، الضريبة على الدخل ، شبكة الأجور والرواتب

يتناول هذا العنصر مفهوم الأجر والراتب والدخل والضريبة على الدخل الاجمالي فئة الأجور والمرتبات الشبكة الإستدلالية ، التي يتم وفقها دفع الرواتب والأجور . هاته المصطلحات تعد من المفاهيم الأساسية لفهم تأثيرات الزيادة في الأجور على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة المرتبطة بعوامل إقتصادية كالإستهلاك والإنفاق والإدخار وغيرها للفئات الأجير الدنيا ، إلى جانب عوامل وضوابط إقتصادية داخلية وخارجية كحجم الواردات والتضخم الخارجي والداخلي والضرائب المختلفة التي لها تأثير كبير على التوازن الإقتصادي والإستقرار السياسي.

مفهوم الأجر والراتب والدخل:

الأجر، الراتب ، الدخل ، مفاهيم متقاربة إلى جانب مرادفات أخرى كالتعويضات والعوائد والمكافآت والتممين وغيرها والتي تؤدي نفس المعنى و تتوافق مع المفهوم الحديث للنظام الأجرى في الأنظمة السياسية الحديثة القائمة على الحرية الإقتصادية ومنها حرية التعاقد القانوني في ابرام علاقات العمل لدى أصحاب العمل مقابل الأجر المتفق عليه وفق قانون العرض والطلب ¹ .

أما إستعمال كلمة الأجر فإنها تعود إلى أصل الكلمة اللاتينية (Salarium) وهي مشتقة من كلمة (Sel) والتي تعني كمية من الملح التي كانت تمنح للجنود الرومانيين من أجل حفظ الطعام في المهمات الحربية ² ومنها اشتقت كلمة (Salaire) بالفرنسية وباللغة الانجليزية (Salary – Wage – Pay). بينما في اللغة العربية فتستعمل بعدة معاني منها الأجر ، الدخل ، الكسب ، الرزق ، الحق ، الراتب ، المرتب ، المقابل ، العائد ، المكافآت ، الحوافز المادية ، التعويضات ، التتمين ، الربح أو الايراد الذي يحصل

عليه الفرد مقابل عمل أو إنتاج ، ويستعمل أحيانا الأجر وأحيانا الراتب حتى في المؤسسات الحكومية . ولكن في الغالب يستعمل الأجر في المؤسسات الاقتصادية أو القطاع الإنتاجي والراتب أو المرتب الذي يرتبط بالوقت في المؤسسات الإدارية الحكومية³. وعلى هذا الأساس فما هو مفهوم الأجر والراتب والدخل والشبكة الاستدلالية للأجور والرواتب ؟.

مفهوم الأجر (Salary - Wage):⁴

هو ما يحصل عليه الأجير من مبالغ مالية نقدية أو عينية مقابل الجهد المبذول وهو متغير وغالبا يستعمل الأجر في القطاع الاقتصادي الإنتاجي ويدفع في نهاية الشهر بعد حساب كمية الانتاج.

الراتب (Pay):

ما يحصل عليه الموظف مقابل الاعمال الإدارية ويرتبط بالزمن وهو دوري وثابت يدفع في نهاية الشهر. وهو ما يتوافق مع تعريف المادة 20 من القانون الأساسي العام للعامل " يستحق العامل أجر مقابل العمل الذي يؤديه ويتقاضى عنه مرتبا أو دخلا مناسبا " ⁵. ومما تقدم فهناك من يعتبر الأجر والراتب بنفس المعنى بإعتباره كمصدر أساسي للدخل.

الدخل (Income) والدخل الفردي (Personal Income) :

الدخل هو مجموع الأموال النقدية والعينية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة معينة نتيجة النشاط البدني أو الذهني .

الدخل الفردي (Personal Income) :

هو مجمل ما يحصل عليه الفرد أو الأسرة من أي شكل من أشكال الدخل بما فيها الرواتب والأجور والمكافآت والتعويضات والضمان الاجتماعي وأرباح الأسهم و عوائد العقارات وغيرها قبل اقتطاع الضرائب منها . ويعد الدخل الفردي من معايير قياس المقدرة الضريبية قبولاً نظراً لإرتباطه بإعتبارات إقتصادية ومالية وإجتماعية⁶ .

بما أن الأجر يمثل المصدر الأساسي لأغلب الأجراء فإن التفاوت للامتكافئ بين أجور مهن ووظائف تملك المهارة والكفاءة قد يسبب التفاوت في مستوى المعيشة ولمعالجة ذلك يجب الإستثمار في تكوين وتدريب الموارد البشرية لتحسين أجورهم⁷ .

وعموما رغم إختلاف التسمية فالمقصود واحد ، الذي يعني مقدار ما يتلقاه العامل من مبالغ مالية مقابل الجهد المبذول سواء كان الجهد فكريا أو عضليا خلال فترة زمنية محددة . وأن الدخل أشمل من الأجر والراتب ولكن يمكن أن يكون الدخل مقتصر على الأجر والراتب فقط، ولهذا يوصف أحيانا أصحاب الدخل الضعيف والمتوسط والمرتفع. وفي الغالب يعتمد الشهر لدفع الأجور والرواتب والمداخيل . وللأجر عدة مفاهيم سيتم استعراضها فيما يلي :

. مفهوم الأجر بالنسبة للمستخدم أو صاحب العمل (the employer) :

تمثل الأجور جزءاً من تكاليف الإنتاج التي تدخل في حساب الربح وسندا للخضوع لخصم الضرائب ، وعليه يجب أن تراعي توازن الكتلة الأجرية (Wage block) عند دفع الأجور و مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة حتى تستمر لأن دفع أجور ورواتب عالية قد يؤدي إلى إرتفاع الأسعار عند المستهلك وتنخفض المبيعات وتؤثر على الدورة الإنتاجية ونشاط المؤسسة ، مما يتطلب الحفاظ على أجور مناسبة⁸.

. مفهوم الأجر بالنسبة للأجير (العامل):

بالنسبة للفرد يعتبر الأجر مصدراً لتلبية مختلف حاجياته الأساسية والكمالية.

. مفهوم الأجر بالنسبة للمجتمع :

هو وسيلة لكسب العيش مقابل الجهد المبذول والإرتفاع في الأجور يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للعاملين الأجراء والتي تساهم في الرخاء الإقتصادي إلى جانب دور النقابات العمالية التي تسعى إلى المطالبة بتحسين ظروف العمل والمطالبة بالزيادة في الأجور ورفع مستوى معيشتها⁹. ولكن من زاوية أخرى فإن الزيادة في الأجور بدون مقابل إنتاجي يؤدي إلى التضخم والبطالة والفقر بذل تحسين مستوى المعيشة. وعموماً فإن الأجر يشكل سبباً لتحفيز العامل على بذل المزيد من المجهود والحصول على الأجر المرتبط

بالوظيفة وهذا ما يتوافق مع نظرية حد الكفاف .

. مفهوم الأجر إقتصادياً :

هو عبارة عن تكلفة العمالة وجزء من تكاليف الإنتاج أو المبلغ المخصص للإنفاق وهو سعر العمل وفق قاعدة السوق بدون الأخذ في الاعتبار إحتياجات العامل لتحقيق الكفاية .

. المفهوم الإجتماعي :

يجب أن يأخذ في الحسبان ضمان تغطية الحاجيات المختلفة والعيش الكريم¹⁰.

. التعريف القانوني:

الأجر قانوناً هو العقد المبرم بين العامل وصاحب العمل القائم على الإلتزام والعقد هو الذي يحدد المقابل المالي وطرق دفعه¹¹.

. بينما في النظام الإشتراكي:

يعد الأجر مجهوداً مشتركاً بين العمال بهدف رفع مستوى المعيشة عن طريق إنتاج السلع والخدمات والأجر نقداً هو حصة العامل عن المجهود المشترك.

. أما في النظام الرأسمالي :

فهو عبارة عن ثمن العمل الذي ينجزه العامل باعتباره سلعة تحدد قيمته على أساس سوق العمل وعلى حسب المهارة والكفاءة.

. التعريف الإنساني :

الذي يعني توفير أجور كافية تركز على البعد الإنساني والإنصاف قصد توفير حياة إنسانية لائقة وكرامة والذي يتوافق مع بعض المفاهيم الاقتصادية نسبيا كالحد الأدنى للأجور و توازن القدرة الشرائية ومعدل مستوى المعيشة وخط الفقر.

2.2 أنواع الأجور والعوامل التي تدخل في اقرار الزيادات في الأجور:

هناك عدة تصنيفات للأجور ويمكن تصنيفها على حسب الأساس كتالي¹² :

أولا . تصنيف الأجر على أساس طبيعته :

1. الأجر النقدي (cash salary):

وهو المبلغ المالي الذي يتلقاه الأجير مقابل العمل خلال فترة زمنية محددة بدون حساب القوة الشرائية له ويعني مدخول فقط ، حتى وإن كان دون الحد الأدنى للأجور مثل منح ذوي الاحتياجات الخاصة ومنح الشيخوخة والبطالة .

2. الأجر العيني (salary in kind):

مباشر وغير مباشر : هو ما يحصل عليه الأجير من مزايا إجتماعية وثقافية كالسكن والترفيه وهو عائدا نقديا غير مباشرة يضاف إلى أجر العامل النقدي ويتضمن جزءا ثابتا بشكل دوري وأخر متحركا. أي متغيرا ومرتبطا بظروف العمل و الحوافز والمنح كمنح الابتكار ،الإنتاجية ،الأرباح ،الساعات الإضافية وغيرها ، ويمكن اعتباره أجرا إضافيا أو تحفيزيا.

ثانيا . تصنيف على أساس التخصيص :

1. الأجر كتلفة بالنسبة للمستخدم التي تدخل في تكاليف العمل والإنتاج.

2. الأجر كدخل بالنسبة للعامل الأجير وهو مجموع ما يتلقاه من مبالغ مالية وعينية .

ثالثا . الأجر على اساس طريقة الدفع :

1. أجر على حسب الزمن منتظم وغير منتظم :

وهو المقابل الذي يحصل عليه العامل ويدفع بصورة دورية سواء على أساس الوقت أو على حسب كمية الإنتاج وغالبا يدفع خلال شهر وهناك من يسميه الأجر الدوري الثابت .

2. الأجر غير الدوري :

وهو المدخول الإضافي العائد الذي يكون في فترات متباعدة ،غير منتظما مثل منح الأعياد الساعات الإضافية ،الإكراميات .

رابعا . تصنيف الأجر على أساس القيمة و القدرة الشرائية :

1 . الأجر الأساسي (basic salary) :

الذي يدفع على أساس التصنيف والترتيب الوظيفي والخبرة والدرجة والمؤهل بدون منح وعلاوات .

2 . الأجر الإجمالي ((Global) Overall Salary) :

والذي يضم الأجر الأساسي وتضاف إليه المنح والعلاوات بدون خصم الاقتطاعات المستحقة، يعني الخام (Raw Salary) .

3 . الأجر الصافي (net salary) :

هو المبلغ النقدي الحقيقي الذي يتحصل عليه العمل بعد خصم الإقتطاعات المستحقة مثل الضمان الإجتماعي والصحي والتقاعد وإقتطاعات الضرائب أو السلفة وغيرها من الديون. وهناك من يقسم الأجر الصافي إلى نوعين :

أ . الأجر الإسمي (Nominal Salary) :

وهو مجموع الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الأجير مع جميع العلاوات أو الصافي وهو القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للنقود. وهنا نسجل ملاحظة أن إرتفاع أسعار السلع والخدمات تعني انخفاض الأجر الحقيقي للفرد وعليه يجب أن يزداد الأجر الإسمي النقدي بمقدار أكبر من زيادة أسعار السلع والخدمات لكي يتحقق التوازن.

ب . الأجر الحقيقي أو الدخل الحقيقي : (Real Salary) :

فهو قيمة الأجر في السوق أو ما يوفره من سلع وخدمات أو قوة الأجر الشرائية، ويحسب على أساس مؤشر معدل تكلفة المعيشة (average cost of living) ووفق المعادلة التالية¹³:

$$R S = \frac{RS1 \times 100}{CL}$$

أو عن طريق الصيغة التالية :

$$\text{الدخل الحقيقي} = \text{الأجر} \times \text{معدل التضخم (Inflation rat)}$$

أو عن طريق الصيغة التالية :

الأجر الحقيقي = الأجر الإسمي (النقدي)/ المستوى العام للأسعار. وما يمكن استنتاجه أن هذا التقسيم يعتمد على أساس القدرة الشرائية أو القوة الشرائية للنقود.

الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر

وعموما فرغم تعدد تصنيفات الأجور فإن ما يهم الأجير أكثر هو الأجر الحقيقي وما يوفره له من سلع وخدمات وتلبية مختلف حاجياته أو القوة الشرائية للنقود لتوفير مستوى معيشي مقبول.

العوامل التي تدخل في اقرار الزيادات في الأجور :

إن سياسات الأجور والزيادات تتأثر بعدة عوامل ومتغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية داخلية وخارجية ويمكن إجمالها فيما يلي :

. العوامل السياسية:

والتي تتلخص في القرارات الحكومية التي تهدف إلى الزيادة في الأجور لمواجهة غلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية وتدني مستوى المعيشة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي¹⁴. من خلال التشريعات والقوانين التنظيمية الحكومية التي تنظم علاقات العمل وتحدد الحد الأدنى للرواتب والأجور المضمونة ، والتي تراعي حماية الحد الأدنى للأجر وتعمل جل الدول على وضع تشريعات لتحديد بما يضمن للأجير العيش الكريم لتتوافق مع ما يوصي به المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية التي تأسست سنة 1919 أثناء دورته الحادية عشر بتاريخ 30 ماي 1928 في البند الثالث "عند تحديد الحد الأدنى للأجور للفئات الدنيا والتي تؤكد في كل الأحوال على الهيئات المكلفة بالعملية ضمان مستوى معيشي مناسب للعمال المعنيين " ¹⁵. مع ضرورة إعلام العمال بذلك وضمان مراقبة رسمية من السلطات العمومية .

. العوامل الإجتماعية:

أن تراعي عند تحديد الرواتب والأجور شروط الإنصاف بطريقة منصفة ومتناسبة مع حجم الإنتاج حتى تساهم في خلق مناخ إجتماعي متكافئ ، كما يجب تحفيز سوق العمل عن طريق الأجور النقدية والعينية التي تساهم في إستقطاب الأجراء¹⁶. وتشجيع المفاوضة سواء الثنائية أو متعددة الأطراف مع النقابات ذات التمثيل.

. العوامل الإقتصادية :

وتتلخص في الإمكانيات والقدرات الإقتصادية والمالية التي تتوفر عليها خزينة الدولة والوضعية المالية والإقتصادية للمؤسسات والدول وإمكانياتها وميزانيتها التي أصبحت اليوم تتم مناقشتها في المجالس النيابية كما تسهل التكنولوجيا معرفة الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسات والبلد وعلى المداخل بكل شفافية. بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الدورات الإقتصادية سواء في حالات الكساد أو الراج في تحديد مستويات الأجور فهي ترتفع في حالات الانتعاش وتنخفض في حالات الكساد¹⁷. إلى جانب سوق العمل وخاصة في القطاع الاقتصادي الصناعي والإنتاجي القائم على التعاقد ، ففي حالة العرض يكون التحفيز بزيادة الأجور خاصة على عروض العمل في المناطق المعزولة . كما تلعب نسبة التضخم والإرتفاع في الأسعار التي تؤثر على ضعف القدرة

الشرائية وتدهور مستوى المعيشة إلى جانب قيمة النقد المحلي و الكفاءة ، الابتكار دورا مهما في تحديد الأجور.

. العوامل الخارجية :

وتتلخص من خلال المقارنة والمحكاة للمستوى المعيشي بدول أجنبية أو بدول الجوار أو التي تتشابه أوضاعها مع البلد بمستويات الأجور المطبقة على المستوى الوطني وتعمل على عرض أجور مماثلة تساهم في إستقطاب كفاءات بشرية مؤهلة ومطلوبة.

وعموما فإن كل هاته العوامل تتداخل مع بعضها البعض و تساهم في رسم سياسات الأجور إلى جانب التطور التكنولوجي والمعرفي في العالم ، ففي الدول ذات الاقتصاد الحقيقي توضع إستراتيجيات الأجور وفق ضوابط علمية وإقتصادية واقعية ، بينما في الدول ذات الإقتصاد الموازي والبيروقراطي فغالبا ما تتفوق القرارات الحكومية لأغراض سياسية وإجتماعية على الضوابط العقلانية .

2. 3 مكونات الأجر وطرق دفعها و أهمية شبكة الأجور :

مكونات الأجر : يتكون من عنصرين أساسيين وهما ¹⁸ :

1. أجر ثابت (fixed salary) :

و يتكون من العناصر الثلاثة الآتية :

أ. الأجر الأدنى المضمون :

المطبق على كافات العمال والقطاعات و النشاطات والذي يتم تحديده من قبل السلطات العمومية ، مع مراعاة المستوى المعيشي للمجتمع والذي يتطور مع تطور الأسعار الإستهلاكية للمواد الأساسية وواسعة الإستهلاك مع مراعاة القدرة المالية للدولة وتطور ناتجها الوطني.

ب. الأجر الأساسي :

وهو الأجر الذي يتحصل عليه الأجير وفق التصنيف والترتيب الوظيفي حسب سلم الأجور أو الشبكة الإستدلالية للأجور سواء عن طريق الساعة أو النقطة الإستدلالية حسب قيمتها المالية .

ج. التعويضات المرتبطة بالمنصب أو الوظيفة :

وهي كل المنح الثابتة الملحقة بالأجر الثابت ومن هذه التعويضات تعويض الأقدمية والخبرة المهنية وتعويض الضرر أو الخطر، الوسخ، تعويض المنطقة، المنح العائلية.

2. أجر متحرك (variable salary) :

الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر

وهو مجموع العناصر المتغيرة من حيث الكم والديمومة مثل المكافآت والحوافز. ويمكن أن يختلف الجزء الثابت والمتحرك على حسب تنظيم كل بلد على اعتبار بعض المنح متحركة وأخرى ثابتة وهكذا .
طرق تحديد ودفع الأجور¹⁹ :

1. على أساس الزمن الأجر اليومي أو الأجر المحدد خلال فترة زمنية محددة.
 2. على أساس كمية الانتاج بالقطعة أو على أساس العمل الجزائي أو على أساس نسبة معينة أو حصة أو على أساس إكرامي .
 3. الجمع بين الطريقتين بمعنى الهجينة على أساس الزمن أو كمية الانتاج .
- وعموما تحسب سواء عن طريق الزمن المردودية أو عن طريق حساب كمية الانتاج وتدفع في نهاية الشهر سواء تحت تسمية الأجر أو المرتب .

تعريف شبكة الإستدلالية للأجور (the salary grid) :

هي عبارة عن هيكل وجدول يحدد تصنيف الوظائف والمناصب وسلم الأجور الدنيا والقصوى والتي تعد عن طريق الإتفاقيات الجماعية في القطاع الاقتصادي وعن طريق السلطات العمومية في الوظيفة العمومية وعلى أساسها يتم حساب الأجر المستحق الذي يدفع من قبل المؤسسات لجميع العمال والموظفين ، والتي تشمل عدة معايير كمستوى المسؤولية والمستوى التعليمي والخبرة المهنية والأقدمية والمهارة والكفاءة والإبتكار²⁰.

وفي الجزائر تحسب في القطاع الإقتصادي عن طريق السلم الإستدلالي بالساعة التي تساوي قيمة مالية ، بينما في الوظيفة العمومية على أساس النقطة الإستدلالية حسب المادة 2 من المرسوم 304/07 الذي يحدد الشبكة الإستدلالية للأجور على أنها " الوحدة الأساسية لحساب الأجر الأساسي المرتبط عددها بمستوى التأهيل زائد الترقية في الدرجات الذي يحوزه الموظف وتقدر بقيمة مالية " وفي السابق لم تكن موحدة أما حاليا فهي موحدة وتقدر ب 45 ذج حسب المادة 8 من نفس المرسوم²¹ .

كما تحسب أجور الأعوان المتعاقدون في الوظيفة العمومية الذين يعملون بالتوقيت الكامل أو الجزئي بعدد الساعات في اليوم . 8 ساعات في اليوم والتي تساوي 40 ساعة في الأسبوع ما يقابل 173,33 ساعة في الشهر²² . بينما بالتوقيت الجزئي 5 ساعات في اليوم وخمسة أيام ما يعادل 108 ساعة في الشهر.

وعموما فهي تتوافق مع الحد الأدنى للأجر المضمون وعلى أساسها تحدد القيمة المالية للساعة في القطاع الإقتصادي وبناء على ذلك يحسب الأجر القاعدي . وللتوضيح حاليا الحد الأدنى الوطني المضمون يساوي 20000 ذج بمعنى تقسيم 173,33 ساعة = 115,38 ذج للساعة ، بينما في الوظيفة العمومية تحسب على أساس القيمة المالية للنقطة الإستدلالية .

تعريف الضريبة على الدخل وخصائصها وأهدافها:

للضرائب تأثيرات متعددة على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة، فما معنى الضريبة على الدخل

وأهم خصائصها وأهدافها ؟ :

تعريف الضريبة :

هي قيمة مالية مباشرة يتم إقتطاعها من دخل الفرد مباشرة سواء الثروة أو الدخل محل الضريبة وهي تدفع تصاعديا وبنسب تتناسب مع المداخيل والنشاط الإقتصادي والوضع العائلي وهي الزامية وسنوية ووحيدة وتفرض على إجمالي المداخيل ، وهي فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا للدولة ومؤسساتها بصفة نهائية وبدون مقابل من أجل تحمل تكاليف مختلف الأنشطة لخدمة المصلحة العامة وهي تقتطع من المنبع ²³ .

خصائص الضريبة وأهدافها :

. الضريبة إقتطاع إجباري على حسب قيمة رأس المال أو الدخل وفق سلم معين .

. نقدية تدفع بمبلغ من المال وليس بطريقة أخرى .

. بدون مقابل شخصي وهو ما يفرقها عن الرسوم ²⁴ .

ومن أهداف فرض الضرائب أهداف إقتصادية وسياسية وإجتماعية ويمكن إجمالها كما يلي :

الأهداف الإقتصادية :

. توفير موارد مالية لخزينة الدولة لتنفيذ نفقاتها وتمويل مختلف المشاريع والسياسات العمومية

. تحقيق التوازن الإقتصادي ، بمعنى لانكماش ولا تضخم .

الأهداف الإجتماعية :

. محاولة تحقيق نوع من الإنصاف والتضامن الإجتماعي

. حماية القدرة الشرائية وتدهور مستوى المعيشة والسعي لتحقيق الرفاهية في المجتمع

الأهداف السياسية :

. فرض الضريبة التناسبية على مواد وفئات وتنظيم إعفاء فئات يهدف إلى شراء السلم والتوافق وبناء المواطنة التي

تضمن تحقيق الولاء والإستقرار السياسي.

وعلى سبيل المثال تساهم الضرائب في الدول المتقدمة بنسبة كبيرة في مصادر الدخل نظرا لحجم الوعاء

الضريبي نتيجة لإرتفاع أجور و مداخيل المواطنين والخدمات المقدمة ، على عكس ذلك في الدول النامية نسبة

التحصيل الضريبي متدنية نتيجة لتدني الأجور والمرتبات والمداخيل والتهرب الضريبي .

وعموما فإن فرض الضرائب يهدف إلى الإنصاف في توزيع الدخل الوطني وخلق نوع من التضامن الاجتماعي و توفير إيرادات للنفقات العمومية التي تعد من أهم القضايا التي تشغل إهتمام الحكومات لتوفير الموارد الضرورية لتغطية و تلبية مختلف القطاعات الأساسية ، وأن الضريبة المتوازنة أو ما يعرف بالضغط الضريبي لا يجب أن يتعدى 20% أو 25% كما في الدول ذات الإقتصاديات الحقيقية .

3. القدرة الشرائية ومستوى المعيشة وعلاقتها بالأجر .

يتناول هذا العنصر مفهومي القدرة الشرائية ومستوى المعيشة كمفهومين إقتصادييين ودلالاتهم الاجتماعية والإنسانية وعلاقتها بالزيادة في الأجر والدخل.

1.3 القدرة الشرائية أو القوة الشرائية (the purchasing power) :

وتعني ببساطة نوعية وكمية السلع والخدمات التي يمكن تليبيتها أو شرائها خلال فترة زمنية محددة بما توفر للفرد من دخل سواء كان أجيرا أو بطالا أو ينتمي إلى العمل الحر ²⁵.

. تعادل و تدهور القدرة الشرائية (parity, decreased purchasing power) :

تعادل القدرة الشرائية هي أن تكون القدرة الشرائية للأجر أو الدخل كافية لشراء السلع والحصول على الخدمات المختلفة مع مراعاة سعر صرف العملة ، أما تدهور القدرة الشرائية هي عدم قدرة الأجر أو الراتب الشهري لشراء نفس السلع والخدمات نتيجة إرتفاع الأسعار مما يسبب انخفاض وتدهور القدرة الشرائية بمقدار الإرتفاع .

وتنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين :

أ. القدرة الشرائية الداخلية : (The internal purchasing capacity):

وتعني مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها داخل البلد ، وكمية الطلب تزداد على السلع والإستهلاك بإزدياد القوة الشرائية للعملة.

ب. القدرة الشرائية الخارجية : (External purchasing power) :

وهي مقدار ونوعية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من دول أجنبية بالعملة المحلية وكذلك سعر صرف العملة المحلية بالعملات الأكثر تداولاً مثل الدولار واليورو .

. قياس القدرة الشرائية : من أهداف قياس تطور القدرة الشرائية للأسر خلال فترة زمنية معينة هي تقدير التغيير الحقيقي في الدخل من حيث الإستهلاك والإدخار وهذا يعتمد على متغيرين أو مؤشرين هما :

1. مستوى الدخل المتاح للفرد : والذي يمكن أن يتحصل عليه من الأجور والتعويضات وفوائد وأرباح العقارات وغيرها بعد خصم الضرائب المستحقة للدولة .

2. المستوى العام للأسعار(التضخم): الذي يقاس بإستخدام مؤشر أسعار المستهلك ²⁶.

ولكن إلى جانب هذين المؤشرين توجد عدة مؤشرات أخرى تؤثر على القدرة الشرائية يمكن إجمالها

فيما يلي:

. قانون العرض والطلب

. معدل التضخم

. العجز التجاري

. ضعف النمو الإقتصادي

. سوق العمل والأجور

. سعر صرف العملة المحلية أو القوة الشرائية الحقيقية للنقود مقارنة بالعملات الأجنبية

. تسهيل الائتمان والحصول على القروض بفوائد تحفيزية للإستثمار.

ومما تقدم نستنتج أن القدرة الشرائية تتناسب مع معدل الدخل ومستوى السعر بمعنى أنها تمثل الفرق بين تطور دخل الأسر وتطورات الأسعار وهي مفهوم إقتصادي وذو دلالة إجتماعية وإنسانية. ومن ناحية ثانية تتأثر بتداخل عدة عوامل وليس عامل واحد أو اثنين ويمكن أن تتداخل فيما بينها .

وإجمالاً فإن القدرة الشرائية أو القوة الشرائية للنقود الحقيقية ترتبط بقوة سعر صرف العملة فترتفع بارتفاع قيمة العملة وتنخفض بإنخفاض قيمة العملة لأنها تهم مصاريف كل الأسر أو الموارد البشرية في المجتمع وتشمل العمل المأجور والعمل الحر والمتقاعدين ، والتفاوت في الدخل هو الذي يفرق بين متوسط القدرة الشرائية ، وعليه فإن أي تحسن في القدرة الشرائية سيساهم في دفع النمو الإقتصادي و المساهمة في الإنتاج ، تحريك الإنفاق والإدخار وإنعاش سوق العمل .

2.3 مستوى المعيشة وتكاليف متوسط المعيشة وإبعادها وطرق قياسها

يشير مفهوم مستوى المعيشة كمفهوم كمي وكيفي إلى عدة أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية وإنسانية نظراً لتعدد جوانبه وإرتباطه بالدخل والأجر.

تعريف مستوى المعيشة :

هي القابلية والقدرة على الحصول على السلع والخدمات المادية والمعنوية وهي المستوى المتاح من الثروة والسلع والخدمات الضرورية في منطقة معينة وإمكانية الفرد من الحصول على الغذاء النوعي و التعليم والصحة واستخدام التكنولوجيا وغيرها ²⁷ .

أما مفهوم الأمم المتحدة لمستوى المعيشة فإنه يعتبر كمقياس لتطور مستوى المعيشة في مختلف الدول وتنص الفقرة 55 من ميثاق الأمم المتحدة 1945 " الهدف العالمي هو رفع مستوى المعيشة "وهو سعي وهدف مختلف الدول والحكومات والنقابات العمالية والقوى العاملة. إن مستوى المعيشة يرتبط بإستقرار الأجر النقدي لكونه الوسيلة الأساسية للحياة وللمستوى المعيشة ²⁸ .

أبعاد مفهوم مستوى المعيشة :

لها عدة أبعاد يمكن اجمالها فيما يلي :

. البعد الإقتصادي :

ويركز على مؤشر الدخل النقدي و على معدل الدخل في بلد معين ومتوسط إنفاقه وإستهلاكه للسلع والخدمات.

. بعد المؤشر الإنساني :

من أنصاره أمارتيا سن (Amartya Sen) هذا الأخير يركز على البعد الإنساني وعلى توفير مستوى معيشي لائقا و محاربة الحرمان والفقر والسعي لتحقيق نوع من الإنصاف وتكفؤ الفرص في المجتمع وتوفير حد أدنى من الدخل وتهيئة الظروف لتنمية قدرات الأفراد وإزالة العقبات أمام الابتكار والتفوق وغيرها .

. البعد الاجتماعي :

يركز على عدالة توزيع الثروة والدخل والخدمات للرفع من مستوى المعيشة كالرفع من الأجور بما يناسب تلبية وإشباع الحاجيات الضرورية لمعيشة المجتمع ككل .

. البعد السياسي : يركز على توفير العيش الكريم ورضا المواطنين عن السياسات الحكومية وتجنب المخاطر السياسية التي تؤثر على إتخاذ القرارات وتحقيق التوافق في المجتمع .

طرق قياس مستوى المعيشة :

هناك عدة طرق لقياس مستوى المعيشة نوجزها فيمايلي :

. طريقة مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني :

والتي تركز على الأخير المتوسط الدخل ، على إعتبار التفاوت في الدخل يؤثر على مستوى المعيشة وعلى قدرة الأسر على الإنفاق وعلى توفير السلع والخدمات .

. طريقة المتعددة الجوانب :

وتشمل إلى جانب الدخل الجوانب الاجتماعية والإنسانية مثل الصحة والتعليم والغذاء ونظافة البيئة وتوفير النقل والتحضر وغيرها.

. طريقة مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي :

بمعنى القوة الشرائية للنقود أو العملة أو الدخل الحقيقي وهو القيمة الحقيقية للنقود مقارنة بحجم التغير في الأسعار للمواد والخدمات .

. طريقة مؤشر النمو الديموغرافي :

وتركز على النمو السكاني مقارنة بمعدل الدخل الوطني وحجم إنفاق الحكومات على توفير السلع والخدمات وتأثير ذلك على ميزانيتها.

طريقة مؤشر خط الفقر وعدالة توزيع الدخل :

عندما ينخفض مستوى المعيشة بانخفاض الدخل والقوة الشرائية فإننا نتجه صوب التعريف الكمي للفقر أو خط الفقر بحيث لا يستطيع الأجير ذو الدخل الضعيف تلبية حاجياته الأساسية، وللاشارة فإن مؤشر خط الفقر يقدر بالدخل في الدول المتقدمة وبالإنفاق في الدول النامية، وذلك بإنفاق الفرد 1 دولارا يوميا²⁹. يعني نوع من الإزدواجية، غير أن تحديد خط الفقر بالدخل الذي يساوي 1 دولار في اليوم غير كافى لأن الفقر بتعريفه الكيفي والإنساني يشمل ليس انخفاض القدرة الشرائية فقط بل كذلك الحرمان من التعليم والملكية وتنمية القدرات³⁰.

3.3 علاقة القدرة الشرائية و مستوى المعيشة بالأجر

إن علاقة مستوى المعيشة بالأجر أو الدخل تركز على تكاليف متوسط مستوى المعيشة في بلد ما والتي لها علاقة بالقوة الشرائية للدخل في نفس الوقت وبمعدل التضخم الذي يعني الإرتفاع المتزايد في أسعار المواد الاستهلاكية والذي يعبر عن وجود فجوة بين سعر السلع المعروضة والدخل المتاح للإنفاق ، وفي حالة بلوغ معدل التضخم السنوي نسبة 3% يصبح يشكل خطرا على الإستثمارات الأجنبية والمحلية وخاصة المشاريع طويلة الأمد التي تخلق الطلب³¹.

وعموما فإن علاقة مستوى المعيشة بالأجر علاقة طردية وإيجابية بين الدخل الجيد ومستوى المعيشة الجيدة ولا يمكن قياس مستوى المعيشة فقط بمقدار الأجر أو الدخل فقط ، بل هناك مؤشرات أخرى .

مثل الانصاف في توزيع الثروة ، البطالة ، مستوى التعليم وانتشاره ، عدد افراد الأسرة ، الدخل الوطني ، التضخم ، الأمن والاستقرار. وفي ظل هذا الصراع بين الدخل وارتفاع الأسعار وتدهور المعيشة يسعى الأجير للبحث عن طرق لزيادة مداخيله حتى لو تطلب اللجوء للعمل الإضافي الموازي .

4 مساهمة رفع الأجور في القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر مستقبلا

إن مدى مساهمة الزيادة في الأجور بشكل عام في رفع دخل الفئات الأجيرية وفي تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة مرتبط بدرجة كبيرة بمدخيل المحروقات بحكم طبيعة الإقتصاد الجزائري إقتصاد المنتج الواحد ، إقتصاد ريعي وإقتصاد موازي أكثر منه إقتصاد حقيقي، مما يجعل الدخل الوطني الإجمالي على علاقة بتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية بالارتفاع أو الانخفاض أكثر من الإعتبارات الداخلية كأزمات الحرمان وارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وغلاء المعيشة.

وعلى هذا الأساس فإن الزيادة في الأجر يجب أن تشمل جميع جوانب ومكونات الأجر وأن تراعي الضوابط الإقتصادية والإعتبارات الإجتماعية وفق منطق عقلاني مثل إعتبارات الدخل الوطني والنمو الإقتصادي

ومستوى الأسعار للمواد واسعة الاستهلاك وتكاليف المعيشة والحالة الإقتصادية والمالية وغيرها لتحقيق الإنصاف و التوازن في المجتمع في ظل إقتصاد إنتاجي متوازن.

1.4 شبكة الأجور والرواتب في الجزائر (الحد الأدنى وشبكة الإستدلالية)

إن تطور نظام الأجور والرواتب في الجزائر بعد الإستقلال مر بعدة تجارب وعرف عدة محاولات لتوحيد الحد الأدنى والشبكة الإستدلالية للأجور والرواتب بهدف التخلص من الإزدواجية والتفاوت في الأجور والرواتب بين القطاعات المهنية وداخل القطاع الواحد وحتى بين نفس الصنف و التي استمرت إلى يومنا هذا وخاصة بين القطاع الإقتصادي وبقية القطاعات الأخرى.

ففي القطاع الإقتصادي مباشرة بعد الإستقلال تم تمديد العمل بالقوانين الفرنسية في كل القطاعات بما فيها نظام الأجور والرواتب بموجب قانون 157/62 المؤرخ في 1962 /12/31 بإستثناء القوانين التي تتعارض مع السيادة الوطنية مما نتج عنه فراغ في قوانين العمل والحياة المهنية³². لتتبعها محاولات متتالية بداية من سنة 1964 لتحديد الحد الأدنى للأجر بموجب قوانين التسيير الذاتي بهدف التخلص من التفاوت في قواعد توزيع الأجور والمكافآت.

وفي 1971 عرفت محاولة أخرى لتحديده على أثر صدور قوانين التسيير الإشتراكي للمؤسسات بالاعتماد على المؤشر الإستدلالي أجر الساعة ، وتحديد 44 ساعة في الأسبوع ما يعادل 190,66 ساعة في الشهر بموجب المرسوم 122/72 المؤرخ في 7 جوان المتضمن تحديد أجر الساعة للحد الأدنى المضمون للأجر الوطني المهني مع تقدير سعر الساعة ب 1,73 دج في النشاطات المهنية وب 9,80 دج عن كل يوم فعلي في الفلاحة³³.

أما في 1974 فقد تبنت الحكومة الجزائرية سياسة تحديد الحد الوطني الأدنى للأجر والتي استمرت إلى يومنا هذا، وذلك بصدر قانون المالية لعام 1974 بواسطة الأمر 73 / 64 المؤرخ في 28 /12/ 1973 الذي جمد مسألة الزيادة في الأجور إلى غاية إعادة سن قوانين جديدة . وذلك بموجب المادة 28 التي نصت على "أن المرتبات و الأجور ومختلف التعويضات من أي نوع الممنوحة من المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات الأخرى تجمد عند حدودها الحالية، وأن أي زيادة في المرتبات والأجور ومختلف التعويضات لا يمكن إجراؤها إلا بمقتضى مرسوم " 34 .

وبعد إصدار الميثاق الوطني ودستور 1976. صدر مرسوم 25/76 الذي حدد قيمة الساعة في النشاطات المهنية ب 2,40 دج وفي الأعمال الفلاحية ب 15,30 عن كل يوم فعلي³⁵.

ورغم محاولة تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون بداية من قانون المالية 1974 وتجميد الزيادة فيه³⁶. إلا أنها لم تستطع معالجة وحل قضية التفاوت والإزدواجية والاختلالات في الأجور. مما دفع بالسلطات إلى إصدار القانون الأساسي العام للعامل المؤرخ 05 أوت 1978 بهدف توحيد علاقات العمل في كافة النشاطات المهنية بما فيها الوظيفة العمومية ومحاولة إحداث التوازن بين جميع الفئات العمالية وقطاعات النشاط الإداري والإقتصادي ليكرس كل حسب عمله ومقدرته تماشيا مع الخيار الاشتراكي بنص المادة 129 " يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون المطبق في كل قطاعات النشاط ، بموجب مرسوم تبعا للاحتياجات الحيوية للعامل والإمكانات الاقتصادية للبلاد " و يراعي عند تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون تطور أسعار المنتوجات والخدمات الأولية واسعة الاستهلاك ، المحددة في ميزانية عائلية نموذجية تحدد بأحكام تنظيمية " ³⁷.

هذا النموذج ميزانية الأسرة يجب أن يراعي الحاجيات الحيوية للعامل والوضعية الاقتصادية للبلاد وحسب وزارة العمل والضمان الإجتماعي، وأنموذج الأسرة تتكون من سبعة أفراد والزوجة لا تعمل والعامل بدون تأهيل. والأجر ويجب أن يكفي لتلبية الإستهلاك العائلي. وكان الهدف من التوحيد مواكبة المرحلة والخيار الاشتراكي و تحقيق التوازن والتخلص من الإزدواجية التي يعاني منها نظام الأجور والمرتبات.

واستمر الوضع إلى غاية 1990 والدخول في مرحلة جديدة ، مرحلة الإنفتاح الإقتصادي وتوحيد قيمة الأجر الوطني المضمون بموجب المرسوم 46/90 والذي حدد ب 1000 دج لكل القطاعات ³⁸. وفي نفس السنة 1990 إصدار قانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل ليتماشى مع المرحلة الجديدة ، وإعادة النظر في سياسة الأجور والمكافآت بعد تعديل قانون العام للعامل ، وقانون 74 /71 المؤرخ 16 نوفمبر المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات .

هذا القانون الذي أعطى الحرية للمؤسسات من أجل وضع نظام للمكافآت والأجور والتعويضات عن طريق المفاوضات الجماعية والفردية في مؤسسات القطاع الإقتصادي وعقد لقاءات الثلاثية التي تضم الحكومة الباترونا والنقابات الأكثر تمثيلا (نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين) كشريك إجتماعي في لقاءات في فترة زمنية ما بين ستة أشهر وأربعة سنوات ، حيث عقدت عدة لقاءات بداية من سنة 1994 لإقرار الزيادات والدفاع عن القدرة الشرائية للعمال ليقصر تدخل الدولة في تحديد الحد الأدنى والأعلى من خلال المراقبة على الكتلة الأجرية للمؤسسات وربطها بالإنتاجية ³⁹.

أما مسألة تحديد الحد الأدنى للأجور فقد تضمنه قانون 11/90 بنص المادة 87 " يتحدد الأجر الوطني المضمون المطبق في قطاعات النشاط بموجب مرسوم بعد استشارة المستخدمين والنقابات العمالية الأكثر تمثيلا " ويمنع على صاحب العمل منح أجر أقل من الحد الأدنى ولو برضا العامل⁴⁰. وعند تحديده يجب مراعاة مايلي:

- . الإنتاجية الوطنية المتوسطة المسجلة
 - . مؤشر أسعار الاستهلاك
 - . الوضعية الإقتصادية للبلاد
 - . تحديد الجباية وشبه الجباية
- وذلك وفقا للاتفاقيات الجماعية ولقد نصت المادة 120 من قانون 11/90 التي تحدد مجال تدخل
- الاتفاقيات الجماعية والمجالات التي تشملها ومنها:
- . التصنيف الوظيفي ووضع شبكة للأجور ونظام للتعويضات والمنح
 - . ضوابط العمل وساعات العمل
 - . الأجر القاعدي الأدنى
 - . تعويضات ومنح الخبرة المهنية والساعات الإضافية والمنطقة وغيرها
 - . منح الإنتاجية والنتائج والأرباح
- أما في قطاع الوظيفة العمومية** فبدورها عرفت عدة تطورات وإصلاحات بعد الإستقلال نظرا لأهمية الإدارة والوظيفة العمومية في تنفيذ المشاريع وبناء أركان الدولة الجديدة وتدارك الفراغ القانوني ونقص الإطارات الإدارية بعد رحيل الفرنسيين والتخلص من التبعية لقانون الوظيفة العمومية الفرنسي لعام 1950 بعدة إجراءات إستعجالية منها :
- . إعادة إدماج الجزائريين في المناصب الإدارية مع تخفيض المستوى التعليمي المشروط للإلتحاق بالمناصب الإدارية بموجب المرسوم 503/62 المؤرخ في 19 جويلية 1962.
 - . إنشاء المديرية العامة للوظيفة العمومية بموجب المرسوم 256/62 المؤرخ في 18 سبتمبر 1962 والتي تعتبر من المؤسسات الأولى بعد الإستقلال .
 - كما عرفت ثلاثة قوانين لتنظيمها وهي قانون 1966 ، ومرسوم 1985 ، والأمر 03/06 لعام 2006 الساري المفعول إلى يومنا هذا .
- ولقد شكل قانون الوظيفة العمومية 1966 وقوانينه التطبيقية كتجربة أولى للحكومة الجزائرية للعمل على مواجهة الفراغ والتفاوت في الأجور. ومحاولة تحديد الأجر وتصنيف وترتيب الوظائف وشبكة المراتب للموظفين الإداريين . حسب المادة 31 " للموظف الحق بعد أداء الخدمة في أجور تشتمل على المرتب ، وعند الإقتضاء على التعويضات "41. وقد ضم أربعة أصناف أ، ب، ج، د وخارج الصنف و يشمل 14 سلما من 1 إلى سلم 14 حسب المادة الأولى ، حيث يشمل السلم من 1 إلى 2 ثمان درجات بينما من السلم 3 إلى 14 يضم درجة تمرين واحدة وعشرة درجات طبقا للمرسوم المرسوم 137/66 42 .

بينما القيمة المالية للنقطة الإستدلالية فقد حددت ب 5،160 ذج أما عدد النقاط فقد حددت ب 100 حسب المادة الاولى من المرسوم 139/66⁴³.

أما مسألة الأجور و الوظيفة العمومية في المرسوم الرئاسي 59/85 المؤرخ في 23 مارس 1985 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات والإدارات العمومية⁴⁴. فقد عرفت بدورها إصلاحات وإعادة النظر في التصنيف والترتيب الذي حدد الشبكة الإستدلالية للأجور والمرتبات كمايلي :

نصت المادة 68 " تحدد أجور العمال الرئيسة الخاضعة لهذا القانون الأساسي النموذجي طبقا للأصناف العشرين المنصوص عليها في التنظيم المعمول به وكل صنف يشمل أقسام ، وعشرة درجات إستدلالية تطابق الترقية بالأقدمية "

وللتوضيح الأصناف الأربعة هي أفواج أ. ب. ج. د. و 20 سلما وخارج الصنف و 10 درجات. بينما القيمة المالية للنقطة الإستدلالية غير موحدة والجدول رقم 01.⁴⁵ يوضح قيمة النقطة الإستدلالية حسب سلم الأجور لسنة 2001 قبل الزيادة في الأجور في 2008/01/01.

الجدول رقم: 01 يوضح قيمة النقطة الإستدلالية حسب سلم الأجور لسنة 2001

الصنف	قيمة النقطة الاستدلالية ذج
1 القسم 1	43,84
2 القسم 1	40,20
3	37,25
4	34,57
5	32,53
6	31,07
7	29,76
8	28,66
9	27,67
10	26,83
11	25,64
12	24,53
13	23,33
14	22,86
15	22,45
16	22,06
17	21,72

الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر

18	21,40
19	21,12
20	20,87

المرجع <https://www.slideshare.net/UniversitBlida/ss-7526101>

وما يلاحظ رغم إدخال إصلاحات في الترتيب الوظيفي ووضع سلم لقيمة النقطة الاستدلالية وإعطاء القيمة المالية للنقطة الاستدلالية المرتفعة للفئة الدنيا والتي تصل إلى 43,84 دج عكس الإطارات في اتجاه تنازلي و خارج الصنف 19 دج ، إلا أنها لم تعالج مشكلة التفاوت في الأجور وحماية القدرة الشرائية ، وخاصة بعد الانتقال إلى إقتصاد السوق بعد دستور 1989. بقانون العهد الإشتراكي والإستمرار في العمل به إلى غاية 2006 يعتبر تأخرا كبيرا لم يواكب التطورات الحاصلة في تغير الأسعار وغلاء المعيشة وهذا ما يؤثر على تدني الأجور.

أما قانون الوظيفة العمومية الساري المفعول إلى يومنا هذا الأمر 03/06، والذي أصبح يعتمد في التصنيف ودفع الأجور على المؤهل و المسؤولية أكثر من إعتبارات الأقدمية .

فقد أعاد النظر في التصنيف والترتيب في السلم الوظيفي بأن قلص في السلالم لتصبح من 1 إلى 17 سلم والرفع في عدد الدرجات إلى 12 درجة بعد إصدار المرسوم التنفيذي 304/07 الذي يحدد الشبكة الإستدلالية للأجور والذي وحد القيمة المالية للنقطة الإستدلالية التي أصبحت تساوي 45 دج حسب المادة 8 من نفس المرسوم ،بينما إطارات الدولة بقيت 19 دج كما في مرسوم 59/85 .

وعموما رغم محاولات السلطات الجزائرية العمل على توحيد وتحديد الأجر الأدنى الوطني المضمون بين مختلف القطاعات ووضع شبكة الإستدلالية للأجور والمرتبات في الوظيفة العمومية ، إلا أنها لم تستطع التخلص ومعالجة التناقضات و الإزدواجية والتفاوت في الأجور والرواتب الذي مازال مطروحا إلى يومنا هذا بين القطاع الإداري والقطاع الإقتصادي ولذلك يجب القيام بإصلاحات شاملة لتحقيق الإنسجام والإنصاف .

والجدول رقم 02 يوضح أهم الزيادات في الأجر الوطني الأدنى المضمون منذ توقيده في 1990 ⁴⁶

الجدول رقم 02: يوضح تطور الزيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون منذ 1990 إلى غاية 2012.

السنة	قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون ب دج
1 جانفي 1990	1000
1 جانفي 1991	1800
1 جويلية 1991	2000
1 أفريل 1992	2500

1 جانفي 1994	4000
1 ماي 1997	4800
1 جانفي 1998	5400
1 سبتمبر 1998	6000
1 جانفي 2001	8000
1 جانفي 2004	10000
1 جانفي 2007	12000
1 جانفي 2010	15000
1 جانفي 2012	18000

الجدول حسب الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام . نتائج 2016. 2018 رقم 49 نشرة 2021 .
كما يبلغ حاليا 20000 دج بعد قرار الإعلان عن الرفع في الحد الأدنى للأجور بداية من 1 جوان 2020 بزيادة 2000 دج بعدما كان 18000 دج سنة 2012 ما يعادل زيادة 20%/ ⁴⁷ .
وعموما فإن تجميد الزيادة في الأجور والرواتب منذ 2008 وتجميد الزيادة في الحد الأدنى منذ 2012 إلى غاية 2020 والزيادة بنسبة 20% تعتبر غير كافية وطول مدة الزيادة يجعلها لا تساهل إرتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية وغلاء المعيشة . مما يجعل تطور نظام الأجور والرواتب في الجزائر بعد الإستقلال ومحاولات الإصلاح وتوحيد الحد الأدنى والشبكة الإستدلالية سواء في القطاع الإقتصادي أو في الوظيفة العمومية كان بقرارات لأغراض سياسية وإعتبارات إجتماعية أكثر من اعتمادها على إستراتيجية متكاملة و ضوابط إقتصادية ومنطقية عقلانية في اقتصاد ريعي إستهلاكي أكثر من إقتصاد منتج .

2.4 نظام الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات في الجزائر

بداية من سنة 1992 فرضت الدولة الجزائرية نظام ضريبي يتماشى والمرحلة الإقتصادية الجديدة، من خلال تأسيس ضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والمرتبات وأرباح الشركات وغيرها لسهولة إقتطاعها من المنبع عوضا عن نظام الضريبة النوعية التي كانت مفروضة على الأجانب قبل الإصلاح الجديد والتي تعود إلى الأمر 101 / 76 من خلال المادة 104 التي تنص " تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق السلم الشهري للضريبة " ⁴⁸. وقد عرفت عدة تعديلات رئيسة خاصة في سنة 2008 الذي شهد الرفع في الأجور وفي 2021 وفي 2022 ، وحسب المادة 17 من قانون المالية 1992 فإن الضريبة تبدأ من 0 إلى غاية 70% حيث تشمل 12 صنفا لكن 11 صنفا خاضعا للضريبة وفق الجدول رقم 03. ⁴⁹ .

الجدول رقم 03: يحدد أصناف الأجور والمرتبات الخاضعة للضريبة وفق قانون المالية 1992

معدل الضريبة %	قسط الدخل الخاضع للضريبة ذج
0%	لا يتجاوز 25,200
12%	من 25.201 إلى 37.800
15%	من 37.801 إلى 63.000
19%	من 63.001 إلى 100.800
23%	من 100.801 إلى 151.200
29%	من 151.201 إلى 214.200
35%	من 214.201 إلى 289.800
42%	من 289.801 إلى 378.000
49%	من 378.001 إلى 478.800
56%	من 478.801 إلى 592.200
63%	من 592.201 إلى 718.200
70%	أكثر من 718.201

الجدول وضع اعتمادا على قانون المالية 1992 الصادر في الجريدة الرسمية

ومن خلال الجدول رقم 03 نلاحظ الضريبة على الدخل الإجمالي على المرتبات والأجور تصل إلى 70% وهذا غير منطقي لأن الضغط الضريبي لا يجب أن يتجاوز الربع يعني 25% هذا في الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع الذي يحقق توازن القدرة الشرائية ومستوى المعيشة، وعلى هذا الأساس أربعة أصناف فقط في الجدول التي تتراوح قيمة الضريبة ما بين 12 و 23 تعتبر معقولة، رغم أن الأجور في الجزائر أصلا ضعيفة وحتى نسبة الربع تعتبر مرتفعة، أما في قانون المالية 2008 فقد تم تعديل في سلم الضريبة وأصبحت تشمل أربعة أنواع من 0 إلى 35 والتي تزامنت والزيادة في الأجور والجدول رقم 04 يوضح الضريبة على الدخل الإجمالي في قانون المالية 2008 حسب المادة 5⁵⁰.

الجدول رقم 04: يحدد نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي وفق قانون المالية 2008

نسبة الضريبة %	قسط الدخل الخاضع للضريبة (ذج)
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000
35%	أكثر من 1.440.000

الجدول وضع اعتمادا على قانون المالية 2008 الصادر في الجريدة الرسمية.

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ إعادة النظر في حجم الضغط الضريبي وتقليص فرض الضريبة على ثلاثة أصناف من الدخل والذي تزامن وزيادة في الأجور نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات ، ومع هذا لا يزال الضغط الضريبي على فئة الأجور والمرتبات غير ملائما خاصة لفئات الأجيرة الدنيا والمتوسطة بتجاوزها أكثر من 20% وتصل حتى 35% مع إضافة إقتطاعات الضمان الإجتماعي 9% ليصل الإقتطاع إلى 44% تقريبا نصف الأجر، مما يؤثر على خفض الأجر الحقيقي ويؤثر على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة ويؤدي إلى ضعف الإستهلاك والإدخار نتيجة التضخم المزمن.

أما في 2021 عرف إلغاء الضريبة على الأجور والمرتبات التي لا تتجاوز 30000 ذج والتي تزامنت مع الرفع في الحد الأدنى للأجور بداية من جوان 2020 . وللاشارة فإن الحد الأدنى يعفى من الإقتطاع الضريبي للأجور والمرتبات وهذا منذ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بداية قانون المالية 1992.

بينما في قانون المالية 2022 إلى جانب تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات تم تعديل النظام الضريبي للمهن الحرة غير التجارية وإخضاعها للنظام الحقيقي ، ربما من أجل تعويض تخفيض الضريبة على فئة الأجور والمرتبات في اطار التضامن والجدول رقم 05 يوضح سلم الضريبة على الدخل الإجمالي وفق المادة 31 من قانون المالية 2022 القانون 16 / 21⁵¹ .

الجدول رقم 05: يحدد نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2022

نسبة الضريبة %	قسط الدخل الخاضع للضريبة (ذج)
0%	لا يتجاوز 240.000
23%	من 240.001 إلى 480.000
27%	من 480.001 إلى 960.000
30%	من 960.001 إلى 1.920.000
33%	من 1.920.001 إلى 3.840.000
35%	أكثر من 3.840.000

وضع الجدول اعتمادا على قانون المالية 2022 الصادر في الجريدة الرسمية

وما يلاحظ من الجدول رقم 05 بعد تعديل سلم الضغط الضريبي بأن أصبح يشمل 5 فئات ويبدأ من 23% إلى 35% بأنه لا زال مرتفعا ولا يخدم تحسين القدرة الشرائية وغلاء المعيشة ، ومن جهة فإن تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضغط الضريبي على فئة الأجور والمرتبات لم يتجاوز نسبة 5% وعليه فإن الزيادة لا تتعدى 5% على الفئات ذات الأجور والمرتبات المتوسطة ، بينما الفئات الدنيا والتي لا يتجاوز دخلها 30000 دج غير معنية بالزيادة إطلاقا رغم غلاء الأسعار وتكلفة المعيشة وهذا ما يضر بالإنصاف في المجتمع.

3.4 تأثيرات رفع الأجور بعد تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي و الزيادة في النقطة الإستهلاكية والإجراءات المكاملة على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة

إن تأثير الزيادة في الأجور والرواتب بعد تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي في قانون المالية 2022 والزيادة المرتقبة في النقطة الإستهلاكية للأجور التي أعلن عنها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إلى جانب مجموعة من الإجراءات التي سبقتها كالرفع من الحد الأدنى الوطني للأجر المضمون وإلغاء الضريبة على الأجور والمرتبات التي لا تتجاوز 30000 دج مع إجراءات حكومية مكاملة محفزة للمساهمة في إرتفاع الأجور والرواتب أو الدخل والذي سوف يؤثر على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة . فما هو مقدار الزيادة وهل ستكون كافية وهل تشمل كل الفئات ومدى مساهمتها في تحقيق الإنصاف والتوازن الإقتصادي والإجتماعي وهل تساهم في حماية القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة أم أنها مجرد زيادات جزئية لإمتصاص التضخم الحاصل ؟

إن قضية الزيادة في الأجور تتأثر بعدة عوامل وإرتباطات إقتصادية وإجتماعية وسياسية وإنسانية ولاسيما معدلات التضخم وأسعار الإستهلاك للمواد والخدمات الواسعة الإستهلاك إلى جانب الوضعية الإقتصادية والمالية وحالة النمو الإقتصادي أو حالات الأزمات والركود الإقتصادي، كما يمكن أن تشمل بعض مكونات الأجر أو أن تشمل جميع الجوانب والهدف معالجة الإختلالات وتحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة.

إن الزيادة في الأجور والرواتب في الجزائر لها إرتباط وثيق بالدخل الوطني الخام الذي يعتمد على مداخيل المحروقات من حيث الإرتفاع والتراجع إلى جانب الأزمات والضغطات السياسية والإجتماعية من جراء ضعف القدرة الشرائية وغلاء المعيشة، وهذا ما ينعكس على تغيير الأوضاع بشكل جزئي أو أوكلي أو إتباع سياسات معينة وعلى فرض الضرائب وتخفيضها والزيادة في الأجور وتجميدها واتخاذ لبعض الإجراءات.

ولقد كان لتأثير الأزمة البترولية في الفترة (1986 . 1990) وانخفاض سعر البترول إلى 8 دولارا للبرميل الواحد⁵² . والتي ساهمت في أحداث أكتوبر 1988 ولعبت دورا كبيرا في دفع عملية التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق و تأثيراتها على إنتشار البطالة وإنخفاض القدرة الشرائية وتراجع الحصة المخصصة للأجور من 72% إلى 66% في الفترة ما بين (1984 إلى 1987)⁵³.

هذا ما دفع بالدولة الجزائرية بعد أحداث أكتوبر 1988 وتفاقم الأزمة السياسية والإقتصادية وبداية الأزمة الأمنية إلى إتخاذ جملة من القرارات من أجل توفير مداخليل لتمويل الخزينة العمومية أهمها:

. الإصلاح الضريبي بداية من سنة 1992 وتطبيقه تدريجيا على مختلف المؤسسات الإقتصادية للتكيف مع الدينامكية الجديدة ،وفي هذا المجال أنشئت ضرائب متنوعة منها الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأجور والمرتببات والرسم على النشاط المهني وغيرها.

. اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض مشروطة والتوقيع بداية من 1992 على اتفاقيات ستانداي وبعدها سنة 1994 على اتفاقيات سياسة التعديل الهيكلي نتيجة للأزمة الأمنية وقلة الموارد المالية .

. اتباع سياسة التقشف وإقتصاد الحرب 1993 في عهد حكومة بلعيد عبد السلام للمحافظة على الموارد.

. انشاء صندوق التأمين على البطالة بداية من 1994 لتعويض الأجراء الذين يفقدون عملهم.

. التقاعد المسبق وتسريح العمال في 1997 نتيجة غلق المؤسسات الإقتصادية مع تجميد الزيادة في الأجور بسبب الكتلة الأجرية الثقيلة ⁵⁴. ما عدا الزيادة في الحد الأدنى الوطني المضمون بنسب لا تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 20% وهناك من اعتبر أن الزيادة المتواصلة للأجر الوطني المضمون من سنة 1990 إلى غاية 2007 والذي بلغت قيمته 11000 دج .

لم يساهم في تحسين القدرة الشرائية للعديد من الفئات ولم يواكب ارتفاع الأسعار وأرقام التضخم المسجلة لأن سياسة الأجور لم تخضع لضوابط ومعايير إقتصادية وإنما لإغراض سياسية وضغوطات وإجتماعية ونقابية ⁵⁵.

ولكن بعد عودة ارتفاع مداخليل المحروقات بداية من 1999 على إثر ارتفاع سعر البرميل إلى 16 دولارا بعدما كان في حدود 10 دولارا للبرميل ليصل إلى 27 دولارا في سنة 2000. وعلى إثر ذلك ساهم في زيادات معتبرة في الأجور والحد الأدنى بنسبة 66% في الفترة ما بين (2001 . 2012) حيث شهد الحد الأدنى زيادة من 8000 دج سنة 2001 إلى 18000 دج سنة 2012 ⁵⁶.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي بعد إقرار الزيادات في الحد الأدنى و الأجور في الفترة الممتدة ما بين (1990 . 2007) ودفع الكتلة الأجرية لايؤدي إلى دعم فعلي للقوة الشرائية للعامل نتيجة لأن القوة الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية لا تتعدى 50% أو 60% وارتفاع الأسعار بمعدل يفوق نمو الأجور والمداخليل والإعتماد على نمو مداخليل المحروقات سوف ينعكس في حال تقلب أسعار النفط ⁵⁷.

ومن جهة أخرى فإن تحسن المداخليل بشكل تصاعدي دفع إلى مباشرة ورشات إصلاح بعض القطاعات الإقتصادية، ومنها إصلاح قطاع الوظيفة العمومية بواسطة الأمر 03/06 والذي تمخض عنه وضع الشبكة الإستدلالية والزيادة في الأجور ، وللعلم فقد بلغ سعر برميل النفط 147 دولارا في سنة 2008.

وما يلاحظ أن هذه الزيادة لم تكن منصفة لكل الفئات وبشكل تصاعدي وخاصة الفئات الدنيا التي كانت قيمة نقطتها الاستدلالية تساوي 43.84 ذج كما وضحنا في الجدول رقم 01 ونظرا لتوحيد القيمة المالية للنقطة الاستدلالية و التي أصبحت تساوي 45 ذج ، فإن الزيادة لم تتجاوز 1,16 ذج زيادة خام وعليه لم تشهد أي إرتفاع بل لم تتجاوز الحد الأدنى الوطني المضمون بل أقل منه بعد خصم 9% إقتطاعات الضمان الإجتماعي. بينما الإطارات التي كانت القيمة المالية لنقطتها الاستدلالية تساوي 20,87 ذج فقد أستفادت من زيادة بحوالي 25 ذج ولهذا كان هناك تفاوت غير متكافئ في الأجور والرواتب وأثر على انخفاض القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للفئات المتوسطة والدنيا خصوصا .

وفي تقرير آخر للبنك الدولي فإن الزيادة في الأجور سنة 2008 قد ساهم في رفع حجم إنفاق الفرد الجزائري بنسبة 5% ليتراجع في السنوات الأخيرة حيث بلغ سنة 2017 نسبة (0,25 . %) نتيجة لأن الزيادة في الأجور والرواتب كانت بدون تحسن انتاجية الإقتصاد الجزائري والإرتفاع السنوي في أسعار المواد الإستهلاكية الأساسية⁵⁸.

كما أن التأثير الكبير لمداخل المحروقات على الزيادة في الأجور ملحوظ ، فمثلا سنة 2012 كان سعر برميل النفط يساوي 111 دولارا ساهم في ارتفاع الدخل الوطني الإجمالي إلى 205,6 مليار دولار أمريكي ، ولما سجل بداية الإنخفاض مند 2014 إلى أن بلغ سعر برميل النفط 45.005 دولارا تراجع الدخل الوطني الإجمالي سنة 2016 إلى 152,44 مليار دولار⁵⁹. ومن جهة أخرى فإن تراجع مداخل المحروقات بداية 2014 .

له تأثيرات مباشرة على توقف الزيادات في الحد الأدنى والزيادات في الأجور والرواتب رغم إستمرار إرتفاع وتذبذب معدل التضخم والأسعار في الفترة ما بين (2002 . 2019) من 74,46 إلى 151,36 بالنسبة للأسعار أما معدل التضخم فقد بلغ سنة 2002 مثلا 1,43% و 1,95% سنة 2019⁶⁰. ويمكن إرجاع عدم الإستقرار إلى عوامل متعددة منها تذبذب أسعار النفط، أما الزيادة في الأجور والرواتب في 2022 عن طريق تخفيض الضريبة والزيادة المرتقبة في النقطة الاستدلالية يعود مرة أخرى إلى إرتفاع في أسعار المحروقات إذ بلغ سعر برميل النفط 61,7 دولارا سنة 2021 مقابل 52,8 دولارا سنة 2020 وإرتفاع الناتج الوطني الخام بـ 3,2% بعدما تراجع سنة 2020 بنسبة 4,9% وفي ظل الإرتفاع المتواصل لأسعار المحروقات الذي وصل إلى حدود 100 دولارا للبرميل نتيجة للآزمة الأوكرانية والحرب المحتملة مع روسيا .

وفي ظل المعطيات والمؤشرات الحالية لسنة (2022) في الجزائر يبلغ سعر برميل النفط حوالي 100 دولارا للبرميل نتيجة للآزمة الأوكرانية و تمثل كتلة الأجور 60% من ميزانية التسيير و 65% من موازنة الدولة والحد الأدنى يساوي 20000 ذج حوالي 150 دولار وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات التي بلغ حجمها سنة 2019 قيمة 194 مليار ذج و التي تساهم بنسبة 3% من مجموع

الضرائب في الناتج الوطني الإجمالي ، وقد خصصت السلطات الجزائرية مبلغ 57 مليارا ذج لتمويل تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي وهي تعتبر نسبة ضعيفة ، ولن تساهم في زيادة الأجور والرواتب إلا بمقدار ونسبة طفيفة لا تتجاوز 5% وسوف تشمل إلا الفئات المتوسطة و فوق المتوسطة ولن تكون كافية لتحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة ، وإحداث التوازن والإنصاف نظرا لمعدل التضخم الذي يبلغ 9,2% حسب بنك الجزائر في شهر أكتوبر 2021 و 3,9% حسب الديوان الوطني للإحصاء .وما يلاحظ هناك تضارب في الأرقام مما يصعب التدقيق.

أما الزيادات المرتقبة بعد تعديل النقطة الاستدلالية وحسب تصريح رئيس الجمهورية في 03 أكتوبر 2021 فإن مقدار الزيادة سيكون بنسبة 25% ، وعليه 25% تعني الربع من الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي يساوي 20000 ذج بمعنى الزيادة ستكون بمقدار 5000 ذج للفئات الدنيا والمتوسطة بزيادة في عدد النقاط حوالي 100 نقطة أو أكثر من ذلك بقليل. وحتى تكون الزيادة محسوسة يجب وضع إستراتيجية متكاملة وسياسة عمومية للأجور والرواتب .

تشمل إعادة النظر في جميع جوانب الأجر وليس تخفيض جزئي للضريبة وزيادة جزئية في النقطة الاستدلالية، وإنما الزيادة في عدد النقاط والزيادة في قيمتها المالية وخاصة للفئات الأجير الدنيا والمتوسطة بمقدار يتناسب وإرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة . وعلى هذا الأساس يقترح أجر أدنى يساوي على الأقل 400 دولار الذي يعادل حوالي 54000 ذج لماذا ؟

إعتمادا على إستهلاك أسرة تتكون من أربعة أشخاص ولكل فرد دخل يساوي 100 دولار ، وهذا ما أعتمدته الحكومة بتخصيص حوالي 100 دولار لمنحة البطالة المقدرة ب 13000 ذج.

وإعتمادا على المعطيات الحالية سوف تركز الورقة على مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تأثير رفع الأجور والرواتب بعد تخفيض الضريبة على الدخل والزيادة المرتقبة بعد الزيادة في النقطة الاستدلالية والإجراءات الإقتصادية البديلة وتأثيرها على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر ومنها:

. مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني :

الناتج المحلي الخام بالدولار 145 مليار دولار عام 2020 حسب البنك الدولي ونتيجة لإرتفاع أسعار المحروقات سوف يرتفع ، وحسب مؤشر (Numbeo) لترتيب راتب الموظف العربي يبلغ معدل الدخل الفردي الشهري في الجزائر 256 دولارا حوالي 34000 ذج لتحتل المرتبة 12 من مجموع 23 دولة عربية مما يعني أن دخل الأجير الجزائري متوسط مقارنة مع الدول العربية ⁶¹.

وبالرجوع إلى سنة 1996 فإن دخل العامل الأجير في الجزائر كان يكفي لإعالة 6 أفراد ⁶² .أما في سنة 2006 وحسب دراسة أعدتها نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين والديوان الوطني للإحصاء عن الحد الأدنى المقرر من السلطات والمقدر ب 12000 ذج و مقارنة مع الحد الأدنى للمعيشة ، توصلت إلى ضرورة أجر

الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر

يقدر ب 24000 دج لتحقيق الحد الأدنى لتكلفة المعيشة⁶³. ونلاحظ أنه يمثل الضعف . بينما في 2016 أصبح دخل الأجير لا يغطي إلا 3 أفراد من أسرته⁶⁴.

وحاليا الأجر الأدنى الوطني المضمون يساوي حوالي 150 دولار وهو ما يقابل دخل الفئات الأجيرية الدنيا ويعتبر غير كاف وهذا ما يؤثر على تدهور الدخل الفردي نظرا لتآكل القوة الشرائية للدينار الجزائري من جراء الانخفاض المستمر.

. **مؤشر التنمية البشري المتعددة الجوانب المتكاملة :** الزيادة في الأجور لحماية القدرة الشرائية وتدعيم سعر بعض المواد للحد من ارتفاعها ،حاليا حوالي 12 مادة مدعمة و سياسة التحويلات الإجتماعية للعديد من القطاعات رغم النقائص المسجلة فإنها تساهم في تدعيم الجوانب الإجتماعية والإنسانية مثل السكن ، الصحة والتعليم والغذاء ونظافة البيئة وتوفير النقل والتحضر وغيرها. وتبلغ قيمة التحويلات الإجتماعية حاليا في قانون المالية 2022 مبلغ 1942 مليار دج بعدما كانت 1760 مليار دج في 2018⁶⁵ .

. **مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي :**

الذي يعني المستوى العام للأسعار (التضخم المسجل) وبما أن الإقتصاد الجزائري يعاني من التضخم المزمن وينسب متفاوتة حيث بلغ سنة 2018 معدل 6,4% ووفق تقرير صادر في أكتوبر 2021 عن البنك الجزائري فإن معدل التضخم 9,2% نتيجة إرتفاع سعر العديد من المواد والسلع بنسب فاقت أحيانا 100% مثل السيارات وغيرها نتيجة الندرة وتخفيض قيمة الدينار الجزائري والإحتكار والمضاربة⁶⁶.

. **مؤشر النمو الديموغرافي :**

يشكل النمو الديموغرافي ضغطا على السلطات لإستيعاب التدفق السنوي لطالبي الشغل الذي يتراوح ما بين 35000 و 40000 ألف تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 30 سنة وتمثل نسبة 30% منهم خريجي الجامعات. وحسب صندوق النقد الدولي فإن معدل البطالة بلغ 14,1% سنة 2021 ومن المتوقع أن يبلغ 14,7% عام 2022⁶⁷ . وتأثير ذلك الميزانية وعلى حجم إنفاق السلطات على توفير السلع والخدمات .

. **مؤشر خط الفقر وعدالة توزيع الدخل :**

تحسين مستوى المعيشة يعني التقليل من الفقر وتوزيع الدخل بإنصاف وتوفير الحصول على بقية السلع والخدمات والبعد عن الحرمان للوصول أو الإقتراب من توازن مستوى المعيشة وحد المؤشر العالمي للفقر الذي يعتمد على دخل الافراد، و حسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في تقريرها لسنة 2019 يبلغ عدد الفقراء في الجزائر 15 مليونا نتيجة التفاوت في الأجور والرواتب. ولكن إذا أعتمدنا واحد دولار مدخول الأسرة تتكون من 6 أفراد 180 دولارا معناه حتى الحد الأدنى لم يصل إلى هذا المبلغ .

ومن جهة أخرى توجد إختلالات وتفاوت في توزيع الدخل والأجور والرواتب بين القطاع الإقتصادي والوظيفة العمومية فمثلا داخل قطاع الجماعات الاقليمية (الولاية، البلدية) التي تنشئ مؤسسات إقتصادية ذات طابع صناعي و تجاري في أشغال النظافة والتطهير وغيرها ولديها عمال يعملون نفس عمل عمال حظيرة البلدية ، فنجد المستخدم واحد البلدية أو الولاية بينما في تطبيق القانون تختلف الأمور والذي ينعكس على التفاوت في الأجور فعمال البلديات والولايات تطبق عليهم قوانين الوظيفة العمومية ، أما عمال المؤسسات الإقتصادية تطبق عليهم تشريعات قانون العمل التي تنظم وفق الإتفاقيات الجماعية ، ونفس الشئ في قطاع التعليم مثلا هناك إختلالات وتفاوت في الرواتب بين موظفي القطاع بعد تطبيق القانون الأساسي وخاصة بين ناظر الثانوية والأستاذ المكون في التعليم الثانوي وغيرها.

و إلى جانب هاته المؤشرات توجد عدة مؤشرات أخرى إعتماذا على تقرير بنك الجزائر الصادر في أكتوبر 2021 تؤثر على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة يمكن إجمالها فيما يلي:

. الندرة وقانون العرض والطلب في بعض المواد نتيجة للمضاربة وعدم تنظيم التسويق ، زيادة على تجميد إستيراد بعض السلع والمواد ، فمثلا السيارات بما فيها المستعملة ارتفاع سعرها بنسبة 50% إلى 100% مع إنخفاض لقيمة الدينار يؤثر على تدني القدرة الشرائية.

. العجز التجاري مثلا في قانون المالية 2022 يتوقع عجزا ب37% ما يعادل 42 مليار دولار نتيجة إستمرار إنخفاض قيمة الدينار من 10 دولار سنة 2010 إلى حوالي 14 دولارا سنة 2022 زيادة على إرتفاع السلع المستوردة من مصدرها مع تكاليف النقل يؤثر على القدرة الشرائية ، لكن تعافي أسعار المحروقات والتصدير خارج المحروقات يمكن أن يقلص العجز.

. ضعف النمو الإقتصادي ، تتوقع السلطات في قانون المالية لعام 2022 تحقيق نمو بنسبة 3,3% بعدما كان 4.3% في 2021 وسالبا 6% في 2020 نتيجة لجائحة كورونا .

. سوق العمل الموازي إذ يساهم في الجزائر في التوظيف بنسبة 50% إلى 60% ويسيطر على حوالي 10000 مليار ذج أي ما يعادل 74 مليار دولار، لكنه من جهة أخرى يساهم في الناتج الوطني رغم التهرب الضريبي بنسبة تصل إلى حوالي 50%⁶⁸.

. تسهيل الائتمان والحصول على القروض بفوائد تحفيزية على الإستثمار.

و من الإجراءات الإقتصادية البديلة والمكملة للحفاظ على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للفئات البسيطة والمتوسطة يمكن إجمالها فيما يلي :

الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر

. التمويل غير التقليدي نتيجة للضغوطات الاقتصادية والاجتماعية (الإحتجاجات) من جراء تدهور المعيشة وإنخفاض سلة الجزائريين تم اللجوء منذ 2017 إلى طبع حوالي 7000 مليار دج حتى شهر ماي 2019 لتوفير السيولة وتمويل مختلف المشاريع ، لكن طبع النقود بدون مقابل إنتاجي يؤدي إلى التضخم .

. المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة ، سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية التي بلغت 1789,3 مليار دج ما يعادل 8,4 % من الناتج الوطني الخام 2020 مع محاولة إعادة النظر في سياسة الدعم وإصلاح طريقة الدعم حتى يصل إلى مستحقيه وخاصة الفئات الهشة وضمان نوع من الإنصاف .

. تغيير النظام الضريبي للمهن الحرة (غير التجارية) والانتقال إلى نظام الضريبة على الدخل الإجمالي الحقيقي في قانون المالية 2022 عوضا عن النظام الجزائي الذي كان مطبقا بموجب المادة 31 من قانون المالية حيث أنتقل من 12% إلى 35% التي لقيت رفضا وإحتجاجات من طرف المحامين والأطباء الخواص وأطباء الأسنان والموثقين والمحضرين الذين طالبو بتخفيض الضغط الضريبي إلى نسبة 15% أو 20 % المتعارف عليه في الإقتصاديات الحقيقية.

. إدماج عقود ما قبل التشغيل

. إنشاء ضريبة الرسم على حماية البيئة ،مطبق عند إكتتاب عقد التأمين على السيارات يبدأ بمبلغ 1500 دج للسيارات السياحية و 3000 دج للسيارات ذات الطابع التجاري

. منحة البطالة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 40 المقدرة ب 13000 دج ما يعادل تقريبا 100 دولارا بسعر الصرف الرسمي .

. تجميد تطبيق بعض الضرائب والرسوم على بعض المواد

. زيادة في منح التقاعد بين 2% و 7%

. محاولة فرض ضريبة على الثروة

وعموما فإن تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي على فئة الأجور والمرتبات بنسب لا تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 5% وتخصيص مبلغ 57 مليار دج لزيادة الأجور في 2022 ما يمثل حوالي 15% من كتلة الأجور التي تبلغ 3200 مليار دج تعتبر نسبة ضعيفة وغير كافية وغير مرضية للفئات الأجير الدنيا والمتوسطة ولا تعالج فجوة التفاوت في الأجور والرواتب ولا تساهم في حماية القدرة الشرائية وتدهور مستوى المعيشة.

5 خاتمة :

إن تأثير سياسة الأجور والرواتب والزيادات التي طبقت في الجزائر لتنظيم وتنمية قطاع العمل وتحسين معيشة الأجراء منذ الإستقلال إلى يومنا هذا .لم تخلو من الإزدواجية والتفاوت في الأجور بين القطاعات المهنية وحتى داخل نفس القطاع عبر مختلف المراحل والإصلاحات ، وعبر مختلف الزيادات التي لم تحقق

الأهداف المسطرة ولم تكن كافية لتحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة ، بسبب إرتباطها بتقلبات مداخل المحروقات أكثر من ارتباطها بالإحتياجات الإجتماعية و بتدهور مستوى المعيشة من جراء الإرتفاع المتواصل لأسعار المواد الأساسية الواسعة الإستهلاك ، والتضخم المزمن ، وإنخفاض قيمة الدينار ومن جهة ثانية لغياب إستراتيجية متكاملة وإصلاحات شاملة لجميع جوانب الأجور والرواتب .

وأن تأثير الزيادات الأخيرة التي تشمل تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي والزيادة المرتقبة في النقطة الإستدلالية إلى جانب مجموعة من الإجراءات المكتملة غير كافية ولا تساهم في تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة نظرا للإرتفاع المتواصل لأسعار المواد الأساسية الواسعة الإستهلاك، وأن الزيادة المرتقبة غير منصفة ومرضية للقوى العاملة ولاسيما الفئات الأجير الدنيا والمتوسطة التي تؤثر على قدرة استهلاكها، بينما الفئات فوق المتوسطة و الميسورة تتأثر من جانب الإدخار ، مما يجعل الزيادات والإجراءات المكتملة كدعم العديد من المواد مجرد زيادات جزئية لإمتصاص جزء من التضخم الحاصل وشراء السلم الإجتماعي، ولهذا يجب إدخال إصلاحات شاملة والزيادة في جميع مكونات الأجر بما يناسب حماية القدرة الشرائية و تكاليف المعيشة الكريمة التي تضمن الاستقرار المجتمعي.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة لحماية القدرة الشرائية ومستوى المعيشة يجب:
 . وضع سياسة وطنية متكاملة وعقلانية للأجور تحتكم إلى ضوابط إقتصادية وإجتماعية وإنسانية تراعي الإنصاف في المجتمع وتطور الأسعار والتضخم وقيمة الدينار.

. بناء نظام للأجور والرواتب متكافئ ومتوازن بين القطاع الإقتصادي والوظيفة العمومية .
 . الزيادة في الأجور والرواتب بقدر يتناسب مع تطور الأسعار و تكاليف المعيشة
 . العمل على تنويع الإقتصاد والانتقال التدريجي من التبعية للمحروقات المنتوج الواحد
 . تخفيض الضغط الضريبي والإقتطاعات إلى 20% أو 25% والزيادة في مختلف المنح والعلاوات
 . وضع إجراءات وقرارات مكتملة لإستقطاب وتحفيز الإستثمار الذي يخلق الثروة ويساهم في النمو الإقتصادي
 . تنظيم التجارة والأسواق للحفاظ على إستقرار الأسعار
 . مشاركة الخبراء والمختصين في إقتراح بناء هياكل الأجور والرواتب

وختاما لا بد من وضع إستراتيجية متكاملة ومتوازنة مع الإجراءات الإقتصادية والإجتماعية المكتملة للمساهمة في رفع القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة تشمل جميع القطاعات والأصناف و الفئات في سبيل تحقيق الرضا والإنصاف للحد من التفاوت اللامتكافئ في الأجور والرواتب وزيادة الدخل لترقية معيشة القوى العاملة مستقبلا.

6. الهوامش:

- 1- حماد محمد ، شطا ، النظرية العامة للأجور والمرتبات. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر : 1982 ، ص 11.
- 2 - Boutaleb Kouider , Politique des Salaires. Fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne . OPU.2013 ;p 15.
- 3 - Boutaleb Kouider , idem ;p 30.
- 4- شهدان عادل الغرابوي ، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال : في تحقيق التنمية الاقتصادية واليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية. دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية :2020 ، ص ، 250 .
5. القانون 78 / 12 المتضمن القانون الاساسي العام للعامل ، المؤرخ في 5 أوت 1978 ، الجريدة الرسمية 32 الصادرة 8 أوت 1978 ، ص 734.
6. شهدان عادل الغرابوي ، مرجع سابق ، ص 250.
7. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، رؤية إستراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء المتغيرات المحلية والدولية : دراسة استشارية ، الكويت : مارس 2007 ، ص ، 16 . 17.
8. تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي . دار أسامة ، الجزائر : 2004 ، ص ، 396.
9. تومي ، صالح ، نفس المرجع نفس الصفحة .
10. حماد محمد ، شطا ، مرجع سابق ، ص ، 42.
11. مخلوف ، كمال ، الحماية القانونية للأجر. مجلة معارف ، الجزائر : العدد 17 /ديسمبر 2014 ، ص ، 214.
12. صفوان محمد المبيضين ، عائض بن شافي الاكلي ، تحليل الوظائف وتصميمها في الموارد البشرية ، دار البازوري ، الاردن : 2013 ، ص 183.
- 13 - Boutaleb Kouider, op cit , p 33 .
14. نجم عبد الله ، العزاوي ، الوظائف الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية المعاصرة ، الاردن ، عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 195.
15. زهير بطاش دليل تطبيقي حول الأجور. برثي للنشر ، الجزائر : 2017 ، ص ، 166.
- 16 - Boutaleb Kouider, op cit , p33
17. عبد الله ، بلعيد ، اصلاح نظام الأجور في الوظيفة العمومي. مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، جامعة الجزائر 1 ، 2019 ، ص 32
18. محمد ، الكر ، سياسة الأجور في الجزائر واقع وأفاق (1990 . 2008) . رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 33 . 34.
- 19 - , Khadija Taiebi , les rémunérations : un Facteur de motivation au travail dans les Entreprises . cas de l'E . NA .P ; mémoire de magister ; faculté des sciences économiques et sciences de Gestion et des sciences Commerciales ;université D'Oran ;2010 ;p 17.
- 20 - Cloud Banache Alléger , Anne Elisabeth Andréassian , Gestion des ressources humaines : Valeurs de immatériel. De Boeck éditeur ;France : 2008, P,280.
- 21- المرسوم الرئاسي رقم 07 / 304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 يحدد الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم ، الجريدة الرسمية الصادرة 30 سبتمبر 2007 ، العدد 61، ص 8.

- ²². المرسوم الرئاسي 308 / 07 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 ، يحدد كفاءات موظفي الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشككة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذلك النظام التأديبي المطبق عليهم . الجريدة الرسمية الصادرة 30 سبتمبر 2007 ، العدد 61، ص 17.
- ²³. جمال الدين ، العاقر التجانس الصربي كآلية لتنشيط التكامل الإقتصادي . دراسة حالة بلدان المغرب العربي . مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2009 ، ص 2.
- ²⁴. عبد الغفور إبراهيم أحمد ، المرج ، مبادئ الإقتصاد و المالية العامة. الطبعة 1 ، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن : 2013 ، ص 238.
- ²⁵. ايمان ، الخياري مفهوم القدرة الشرائية . موقع <https://mawdooa.com> تاريخ التصفح 2022/02/25.
- ²⁶. الخياري ، ايمان ، مفهوم القدرة الشرائية . نفس المرجع.
- ²⁷ . de am arty sen , The standard of living. Cambridge university press , London; 1988, p 99 .
- ²⁸. صلاح ، اسماعيل ، وآخرون ، بناء المفاهيم : دراسة معرفية ونماذج تطبيقية. الجزء 2 ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة : 2008 ، ص 525 .
- ²⁹ . أماني ، حرار ، قضايا معاصرة المناهج الفكرية والسياسية .دار اليازوري ، عمان : 2019 ، ص 268 .
- ³⁰. فتيحة ، كون ، خليل عبد القادر ، دراسة تحليلية لمستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2018) مجلة العلوم الإنسانية المجلد 8 العدد 1 ، 2020، ص 286.
- ³¹. مصطفى يوسف ، كافي ، إدارة الأعمال الدولية . دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، القاهرة : 2017 ، ص 137 .
- ³². المرسوم 157/62 المؤرخ في 31/ديسمبر 1962 ، يتضمن تمديد العمل بالقوانين الفرنسية ، الجريدة الرسمية العدد 2 الصادرة في 11 جانفي 1963. ص 18.
- ³³. المرسوم 122/72 المؤرخ في 7 جوان 1972 المتضمن تحديد أجر الساعة للحد الأدنى المضمون للأجر الوطني المهني ج.ر عدد 47 ، ص 707.
- ³⁴. الأمر 64/73 يتضمن قانون المالية 1974 المؤرخ في 28 ديسمبر 1973 الجريدة الرسمية 104 ، ص 1520.
- ³⁵. الأمر 31/75 المتضمن الشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص ، الصادر بتاريخ 1975/ 04/29 ، الجريدة الرسمية العدد 39 ، 1975.
- ³⁶ - MOHAMED ARABI ET M. YASSINE FERFERA , Réformes économiques et gestion de la au sein de l'entreprise publique Algérienne. Cahiers du CREAD n°49 3ème trimestre ;Alger : 1999, pages 35 ;56 .
- ³⁷. القانون 12/78 المؤرخ في 05 أوت يتضمن القانون الأساسي العام للعامل . الجريدة الرسمية العدد 32 الصادرة في 8 أوت 1978 ص 734.
- ³⁸. المرسوم 46/90 المؤرخ في 30 جانفي 1990 المتضمن تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون . ج. ر ، العدد 5، الصادرة في 31، جانفي 1990 ، ص 213.
- ³⁹. محمد ، الكر ، سياسة الأجور في الجزائر واقع وأفاق (1990 . 2008) . مدرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008، ص 13.

- ⁴⁰ القانون 90/11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل . الجريدة الرسمية العدد 17 الصادرة في 25 أبريل 1990 ، ص 562.
- ⁴¹ الأمر 133/66 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية . المؤرخ في 2 جوان 1966 ، ج ر 46 ص 542 ، 554.
- ⁴² المرسوم 173/66 المؤرخ في 2 جوان 1966 الذي يتضمن إنشاء السالام الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم . الجريدة الرسمية العدد 46 ، ص 561 .
- ⁴³ المرسوم 139/66 المؤرخ في 02 جوان 1966 ، يحدد قيمة العلامة الإستدلالية ، الجريدة الرسمية ن العدد 46 ، ص 566.
- ⁴⁴ المرسوم 59/85 المؤرخ في 23 مارس 1985 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات والإدارات العمومية . الجريدة الرسمية رقم 13 ، الصادرة في 24 مارس 1985 ، ص 333.
- ⁴⁵ تاريخ التصفح 01/20 / 75261012022 / UniversitBlida/ss- <https://www.slideshare.net/UniversitBlida/ss-75261012022>
- ⁴⁶ الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام . نتائج 2016 . 2018 رقم 49 نشرة 2021 ، ص 21 .
- ⁴⁷ المرسوم الرئاسي 137/21 المؤرخ في 07 أبريل 2021 المتضمن تحديد الاجر الوطني الأدنى المضمون . الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة بتاريخ 14 أبريل 2021 . ص 4.
- ⁴⁸ الأمر 101/76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 يتضمن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجريدة الرسمية 102 الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 1976 ، ص 1432.
- ⁴⁹ القانون 25/91 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 . الجريدة الرسمية العدد 65 المؤرخة 18 ديسمبر 1991
- ⁵⁰ القانون 12/07 المتضمن قانون المالية لسنة 2008 المؤرخ في 30 /12/ 2007 ، الجريدة الرسمية عدد 28 المؤرخة في 31 /12/ 2007 .
- ⁵¹ القانون 16 /21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 يتضمن قانون المالية لسنة 2022.
- ⁵² عبد الله ، بلعيد ، مرجع سابق ، ص 146.
- ⁵³ -Ahmed Bouyacoub , Répartition du revenu et catégories sociales-Cahier du CREAD- Alger N°33.2°T1993.P33- 46
- ⁵⁴ عبد الله ، بلعيد ، مرجع سابق ، ص 141.
- ⁵⁵ محمد ، الكر ، مرجع سابق ، ص 134.
- ⁵⁶ سلوى ، تشيات ، أفاق الوظيفة العمومية الجزائرية في ظل تطبيق المناجمانت العمومي الجديد بالنظر الى بعض التجارب (نيوزلندا ، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، السنة الجامعية (2014 . 2015) ، ص 2.
- ⁵⁷ محمد ، الكر ، مرجع سابق ، ص 161.
- ⁵⁸ البنك الدولي ، نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية إستهلاك الاسر المعيشية ، متاح على <https://data.albankaldawli.org> تاريخ التصفح 2022/02/01.
- ⁵⁹ الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام : نتائج 2014 . 2016 رقم 47 ص 76،77 . 2017

- ⁶⁰. دحماني فاطمة ، عبد الكريم سهام ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. مجلة الإبداع ، المجلد 10 ، العدد ، 1 ، 2020. ص 296.
- ⁶¹. الشروق أونلاين ، هذه مرتبة الجزائر عربيا من حيث الدخل الفردي . <https://www.echoroukonline.com> تاريخ التصفح 2022/01/24.
- ⁶². البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد 5 الرقم 6 جامعة الشلف ص 181 .
- ⁶³. محمد ، الكر ، مرجع سابق ، ص 160.
- ⁶⁴. فتيحة ، كون ، خليل عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 293.
- ⁶⁵. حسان ، حامي ، سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر : الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح موقع www.arab-reform.net تاريخ التصفح 2022/02/25
- ⁶⁶. عبد الرحمان ، مبتول ، تحديات الجزائر في 2022 : إنتعاش إقتصادي أم تراجع اجتماعي <https://www.echoroukonline.com> تاريخ التصفح 2022/01/20.
- ⁶⁷. عبد الرحمان ، مبتول ، تحديات الجزائر في 2022 : إنتعاش إقتصادي أم تراجع اجتماعي <https://www.echoroukonline.com> تاريخ التصفح 2022/01/20.
- ⁶⁸. عبد الرحمان ، مبتول ، تحديات الجزائر في 2022 : إنتعاش إقتصادي أم تراجع اجتماعي <https://www.echoroukonline.com> تاريخ التصفح 2022/01/20.

7. قائمة المراجع:

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية :

1. اسماعيل ، صلاح ، وآخرون ، بناء المفاهيم : دراسة معرفية ونماذج تطبيقية. الجزء 2 ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة : 2008
2. الغرابوي شهدان عادل ، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال : في تحقيق التنمية الاقتصادية و آليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية. دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية : 2020 .
3. العزاوي ، نجم عبد الله الوظائف الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية المعاصرة ، الاردن ، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2010 .
4. الكر ، محمد ، سياسة الأجور في الجزائر واقع وأفاق (1990 . 2008) . رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 33 34.
5. العاقر جمال الدين ، التجانس الصربي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي . دراسة حالة بلدان المغرب العربي . مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2009 ، ص 2.
6. المرجع عبد الغفور إبراهيم أحمد مبادئ الإقتصاد و المالية العامة. الطبعة 1 ، دار زهران للنشر و التوزيع،الاردن : 2013.
7. الخياري ، ايمان ، مفهوم القدرة الشرائية . موقع <https://mawdooa.com>

8. البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد 5 الرقم 6 جامعة الشلف .
9. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، رؤية إستراتيجية للعوامل الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء المتغيرات المحلية والدولية : دراسة استشارية ، الكويت : مارس 2007 .
10. الشروق أونلاين ، هذه مرتبة الجزائر عربيا من حيث الدخل الفردي . <https://www.echoroukonline.com>
11. الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام . نتائج 2016 . 2018 رقم 49 نشرة 2021
- المبعضين صفوان محمد ، الأكليبي عائض بن شافي ، تحليل الوظائف وتصميمها في الموارد البشرية ، دار اليازوري ، الاردن 2013: .
12. البنك الدولي ، نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية إستهلاك الاسر المعيشية ، متاح على <https://data.albankaldawli.org>
13. الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام : نتائج 2014 . 2016 رقم 47 ، 2017 .
14. الأمر 64/73 يتضمن قانون المالية 1974 المؤرخ في 28 ديسمبر 1973 ، الجريدة الرسمية العدد 104 ، 1973 .
- الأمر 133/66 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية . المؤرخ في 2 جوان 1966 ، ج ر 46 ، 1966 .
15. الأمر 31/75 المتضمن الشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص ، الصادر بتاريخ 1975/ 04/29 ، الجريدة الرسمية العدد 39 ، 1975 .
16. الأمر 101/76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 يتضمن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجريدة الرسمية 102 الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 1976 .
17. القانون 78 / 12 المتضمن القانون الأساسي العام للعامل ، المؤرخ في 5 أوت 1978 ، الجريدة الرسمية 32 الصادرة 8 أوت 1978 .
18. القانون 90 / 11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 ، المتعلق بعلاقات العمل . الجريدة الرسمية العدد 17 الصادرة في 25 أبريل 1990 .
19. القانون 25/91 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 . الجريدة الرسمية العدد 65 المؤرخة 18 ديسمبر 1991 .
20. القانون 12/07 المتضمن قانون المالية لسنة 2008 المؤرخ في 30 / 12/ 2007 ، الجريدة الرسمية عدد 28 المؤرخة في 31 / 12/ 2007 .
21. القانون 16 / 21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 يتضمن قانون المالية لسنة 2022 .
22. المرسوم الرئاسي رقم 07 / 304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 يحدد الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم ، الجريدة الرسمية العدد 61 الصادرة 30 سبتمبر 2007 .
23. المرسوم الرئاسي 07 / 308 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 ، يحدد كفاءات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذلك النظام التأديبي المطبق عليهم . الجريدة الرسمية العدد 61 الصادرة في 30 سبتمبر 2007 .
24. المرسوم 157/62 المؤرخ في 31/ديسمبر 1962 ، يتضمن تمديد العمل بالقوانين الفرنسية ، الجريدة الرسمية العدد 2 الصادرة في 11 جانفي 1963 .

- 25 المرسوم 122/72 المؤرخ في 7 جوان 1972 المتضمن تحديد أجر الساعة للحد الأدنى المضمون للأجر الوطني المهني ج.ر عدد 47، 1972.
 - 26 المرسوم 46/90 المؤرخ في 30 جانفي 1990 المتضمن تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون . ج. ر ، العدد 5، الصادرة في 31، جانفي 1990.
 - 27 المرسوم 173/66 المؤرخ في 2 جوان 1966 الذي يتضمن إنشاء الساللم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم .الجريدة الرسمية العدد 46 ، ص 561 .
 - 28 المرسوم 139/66 المؤرخ في 02 جوان 1966 ، يحدد قيمة العلامة الاستدلالية ، الجريدة الرسمية ن العدد 46 ، 1966.
 - 29 المرسوم 59/85 المؤرخ في 23 مارس 1985 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات والإدارات العمومية . الجريدة الرسمية رقم 13 ، الصادرة في 24 مارس 1985.
 - 30 المرسوم الرئاسي 137/ 21 المؤرخ في 07 أبريل 2021 المتضمن تحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون. الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة بتاريخ 14 أبريل 2021.
 - 31 بلعيد، عبد الله ، إصلاح نظام الأجور في الوظيفة العمومي. مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، جامعة الجزائر 1 ، 2019 .
 - 32 بطاش ، زهير ، دليل تطبيقي حول الأجور. برثي للنشر، الجزائر : 2017.
 - 33 تومي صالح ، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي . دار أسامة ، الجزائر :2004.
 - 34 تيشات سلوى ، أفاق الوظيفة العمومية الجزائرية في ظل تطبيق المناجحات العمومي الجديد بالنظر الى بعض التجارب (نيوزلندا ، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، السنة الجامعية (2014 . 2015) .
 - 35 مبتول عبد الرحمان ، تحديات الجزائر في 2022 : إنتعاش إقتصادي أم تراجع إجتماعي <https://www.echoroukonline.com>
 - 36 حامي حسان، سياسة الدعم الإجتماعي في الجزائر : الكلفة الإقتصادية وحتمية الإصلاح موقع www.arab-reform.net
 - 37 حرار ، أماني ، قضايا معاصرة المناهج الفكرية والسياسية .دار اليازوري ، عمان : 2019
 - 38 كون ، فتيحة ، خليل عبد القادر ، دراسة تحليلية لمستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2018) مجلة العلوم الإنسانية المجلد 8 العدد 1، 2020، ص 286.
 - 39 كافي ، مصطفى يوسف ، إدارة الأعمال الدولية . دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، القاهرة : 2017 .
 - 40 كمال ، مخلوف ، الحماية القانونية للأجر. مجلة معارف ، الجزائر : العدد 17 /ديسمبر 2014 .
 - 41 شطا ، حماد محمد ، النظرية العامة للأجور والمرتبات. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر : 1982
 - 42 دحماني فاطمة ، عبد الكريم سهام ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 2019. مجلة الإبداع ، المجلد 10 ، العدد ، 1 ، 2020.
- ثانيا : قائمة المراجع باللغات الاجنبية:

- 1- Arabi Mohamed et M.Ferfer YASSINE , Réformes économiques et gestion de la au sein de l'entreprise publique Algérienne .Cahiers du CREAD n°49 3ème trimestre ;Alger : 1999.
- 2-Boutaleb Kouider , Politique des Salaires. Fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne . OPU.2013
- 3- Bouyacoub Ahmed-Répartition du revenu et catégories sociales-Cahier du CREAD- Alger N°33.2°T1993
- 3- Cloud Banache Alléger , Anne Elisabeth Andréassian , Gestion des ressources humaines : Valeurs de immatériel. De Boeck éditeur ;France : 2008.
- 4- de am arty sen , The standard of living. Cambridge university press , London; 1988.
- 5- TAIEBI , Khadija , les rémunérations : un Facteur de motivation au travail dans les Entreprises . cas de l'E . NA .P ; mémoire de magister ; faculté des sciences économiques et sciences de Gestion et des sciences Commerciales ;université D'Oran ;2010 .
- 6- <https://www.slideshare.net/UniversitBlida/ss-7526101>.